جامعة محمد خيضر بسكرة
العلوم الإنسانية والاجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
كريمة رحالي

يوم:...../...../.....

اجتماع العُقداء العشر من 11أوت إلى 16 ديسمبر1959 وانعكاساته على مسار الثورة التحريريّة

لجنة المناقشة:

علي زيان	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
صادق بوطارفة	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
لخميسي فريح	الرتبة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2018 - 2019

شكر وتقدير:

قال تعالى « فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون » سورة البقرة / 152

ومن لا يشكر الله لا يشكر العبد ، ومن لا يعترف بأفضال الناس عليه يكون ناكرا للجميل فالحمد لله الذي هدانا وأوقد فينا شعلة العلم وزرع في نفوسنا حب الاجتهاد والمثابرة والنجاح.

يسعدني بعد الانتهاء من هذه الرسالة الجامعية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " بوطارفة الصادق" الذي منحني الكثير من وقته ولم يبخل عليا بإرشاداته ونصائحه السديدة وملاحظاته الرشيدة لإتمام هذا العمل المتواضع.

أشكر كل من الأستاذة شلبي شهرزاد التي كانت نعم المرشد والموجه والتي لم تبخل عليا يوما فجزاها الله ألف شكر، وكذا الأستاذ الطيب العقبي الذي ساعدني كثيرا من أجل توفير العديد من المراجع وكان دوما يشجعني لإتمام هذه المذكرة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل عمال مكتبة المطالعة العمومية "بلعياط" وكذا موظفي المتحف الجهوي للعقيد محمد شعباني– بسكرة–

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة ، وإلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة على كل مجهوداتهم المعرفية في سبيل تكويننا طيلة سنوات الدراسة.

إهداء

إلى من انطفأت شمعتهم ليقدوا لنا شمعة الجزائر إلى من خلدوا أسمائهم ونقشوها بأحرف من ذهب وضحوا بالغالي والنفيس لتحيا الجزائر حرة مستقلة إلى بواسل الجزائر شهداء المليون ونصف المليون شهيد.

عندما يسألوني عنها أقول هي التي تقف حارسا في منامي هي التي تسهر إذا ما السقم ابتلاني هي التي تمسح دمعي إذا ما الحزن غزاني هي التي تفرح إذا ما السرور حباني، إلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة

إلى أمي الغالية "الزهرة"

يدك التي طالما داعبت رأسي بالحنان عيناك اللتان أسقي منهما كل الحب والأمان كلماتك التي تثريني بالطيبة والتي هي راسخة في عقلي على مر الزمان يا صاحب القلب الكبير إلى مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة إلى الذي رباني على مكارم إلى من أرفع رأسي افتخارا واعتزازا به

إلى أبي الحنون " إبراهيم"

أهدي تخرجي إلى من ترعرعت بينهم وتقاسمت معهم أفراح الحياة وأحزانها: صليحة، ربيعة، نزيهة، نادية، وردة، إيمان وخاصة إلى من ساندتني طوال حياتي إلى من علمتني أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل إلى التي يرجع لها الفضل في دفعي قدما إلى الأمام من أجل إتمام هذا العمل المتواضع "وردة"، وإلى صاحب الابتسامة الفريدة والرأي السديد إلى الذي وقف بجانبي وحثني على التفوق والنجاح أخي " تومي"، وإلى الكتاكيت الصغار: قصي ولاء الدين وجهاد ضياء الدين.

إلى إخوتي التي لم تلدهن أمي إلى رفيقة دربي طيلة مشواري الجامعي" عواطف" وإلى أعز صديقة" أسماء" وإلى صاحبتا القلب الصافي" نسيبة وسمية" وإلى جميع الزملاء بدفعة ماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر جامعة بسكرة. 2019-2018

إنّ المتتبع لتاريخ الجزائر المعاصر حتماً تستوقفه ثورة من أعظم ثورات القرن العشرين ألا وهي الثورة التحريرية (1954-1962)، التي جاءت من أجل تحرير الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي بعد قرن واثنين وثلاثين سنة من الظلم والاستبداد والتعسف وغيرها...

ولقد مرت الثورة الجزائرية بالعديد من الصراعات والخلافات، هذه الأخيرة التي كانت بين قادة الثورة، ولولا وعي وفطنة زُعماء الثورة المجيدة وكذلك إيمانهم القوي بتحقيق استقلال بلادهم، لأدت تلك الصراعات والخلافات إلى فجوات وثغرات تخدم الاستعمار الفرنسي في القضاء على الثورة الجزائرية. وهذا ما جعل القادة يرجعون في كثير من الأحيان إلى عقد اجتماعات لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث هذه النزاعات وكيفية التخلص منها أو حلها، وهذا من أجل إعادة تسيير الثورة إلى مجراها الصحيح أو إلى الطريق الصحيح.

وفي هذا الإطار نذكر" اجتماع العُقداء العشر" من 11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959، الذي هو موضوع رسالتي، بحيث جاء من أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي أوجدها شارل ديغول من خلال إنشاء خطي موريس وشال وتأثيرهما على مسار الثورة وهذا بهدف منع دخول الأسلحة إلى الجزائر، أو بمعنى آخر محاولة خنق الثورة، بالإضافة إلى أن هذا الاجتماع جاء من أجل التحكم في الخلافات والصراعات التي كانت بين الزعماء في العديد من القرارات، وكذلك صراعاتهم في الحكومة المؤقتة، وكيفية الحد من هذه الخلافات.

أسباب اختيار الموضوع:

أ* الموضوعية:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع حساس يكتنفه الغموض بسبب قِلة الدراسات الأكاديمية حوله في حدود علمي ألا وهو اجتماع العُقداء العشر، وكذلك التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعقاده.

- معرفة الدور الذي لعبه العُقداء العشر قبل وأثناء وبعد الاجتماع من خلال القرارات التي تم اتخاذها.

ب* الذاتية:

– الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر خاصة تاريخ الثورة التحريرية (1954– 1962)، وهذا بحكم الإمكانيات الجزائرية المتواضعة التي واجهت بها القوة العسكرية الفرنسية وعظمة النصر الذي حققه الجزائريون.

– الميل لدراسة هذه الفترة الحرجة من تاريخ الثورة الجزائرية خاصة مع تزامنها مع مخططات ومشاريع ديغول من جهة، وكذلك الصراعات التي نشبت أثناء الثورة الجزائرية من جهة أخرى.

الإشكالية:

انطلاقا من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة منه ارتأيت طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثّر اجتماع العُقداء العشر على مسار الثورة التحريرية إلى عشية الاستقلال؟

وعليه وجب طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تدعم الإشكالية المتمثلة في:

- فيما تمثلت الظروف السائدة قبيل انعقاد الاجتماع؟
- من هم العُقداء العشر؟
- ما هي الدوافع الحقيقية التي أدت إلى عقد هذا الاجتماع؟
- ما هي القرارات التي خرج بها المجتمعون؟
- فيما تمثلت انعكاسات اجتماع العُقداء العشر على مسار الثورة التحريرية؟

المنهج المعتمد:

وللإجابة على هذه التساؤلات ومحاولة مني الإلمام بالموضوع استعملت المناهج التالية:

– السردي التاريخي: وهذا لأنه المناسب في سرد الأحداث والوقائع والمعلومات بطريقة تسلسلية كما وردت في المصادر والمراجع مع محاولة استنتاج جزء من الحقائق.

– النقدي التحليلي: الذي يعتمد على شرح المعلومات التي تم جمعها من عدة نصوص للوصول إلى استنتاجات موضوعية حول الدراسة ولمعرفة المغزى أو الهدف منها، أي بعبارة أخرى عرض الخلافات التي وقعت بين قادة الثورة ثم تحليلها واستنباط أسبابها ثم نقدها بطبيعة الحال.

الخطة المتبعة:

ولقد حاولت إثراء الإشكالية ودراستها أو معالجتها من خلال خطة تتكون من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة؛ حيث تناولت في الفصل الأول الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع بداية من الصراع بين السياسيين والعسكريين الذي تطرقت فيه إلى أولوية السياسي على العسكري وكذلك أولوية الداخل على الخارج، ثم حاولت أن أسلط الضوء على الباءات الثلاث (بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ و بن طوبال لخضر) وخلافاتهم، ووقفت بعدها عند حدث هام يعتبر محطة رئيسية وهو تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأهدافها، ثم تطرقت إلى المحاولة الانقلابية التي قام بها لعموري والتي تُعرف بمؤامرة لعموري.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة اجتماع العُقداء العشر، وهذا من خلال تحديد الإطار الزّماني والمكاني لانعقاده، ثم حاولت تتبع الأسباب التي كانت وراء انعقاده من سياسة شارل ديغول العسكرية إلى اجتماع العُقداء الأربعة بالداخل من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، مُروراً بقضية مقتل عميرة علاوة واستقالة الأمين دباغين، وتطرقت بعدها إلى أطراف الاجتماع وهم العقداء العشر، وتناولت أيضا جلسات هذا الاجتماع والقرارات التي خرج بها المجتمعون.

والفصل الثالث استعرضت فيه انعكاسات اجتماع العقداء العشر على مسار الثورة التحريرية؛ وأهم انعكاس هو الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم تشكيل هيئة الأركان العامة في فيفري 1960، مروراً إلى الصراع الذي نشب بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وصولا أخيرا إلى مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962.

ثم الخاتمة التي جاءت على شكل استنتاجات توصلت إليها من خلال معالجتي للموضوع، وأخيرا زودت الدراسة بمجموعة من الملاحق والقائمة البيبليوغرافية.

المصادر والمراجع:

لانجاز هذا البحث اعتمدت بالدرجة الأولى على المادة المصدرية المتمثلة في:

1/ المصادر:

أ* المذكرات الشخصية:

– علي كافي: مذكرات: "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)" ؛ والتي لها قيمتها التاريخية كونها صادرة عن شخصية ثورية مهمة وصانعة للحدث، كما استفدت منها في قضية لعموري واستقالة الأمين دباغين وفي ذكر أطراف الاجتماع.

– الطاهر سعيداني: مذكرات: "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، الذي أفادني كثيراً في الصراع بين السياسيين والعسكريين وكذا في القرارات التي اتخذت في اجتماع العُقداء الأربعة في الداخل 12/6 ديسمبر 1958.

ب* المصادر الرئيسية:

–محمد حربي:"Le FLN : Mirage et Réalité" وتُرجم إلى العربية بعنوان : جبهة التحرير الوطني للأسطورة والواقع (1954–1962).

وهذا لأن الكاتب عايش أحداث الثورة؛ أي أنه شاهد عيان على مختلف مجرياته، فلقد تناول مختلف حقائق الثورة من اجتماع العُقداء الأربعة ومحاولة لعموري ومقتل عميرة علاوة، وكذا جلسات وقرارات اجتماع العُقداء العشر.

–فتحي الديب: "عبد الناصر والثورة الجزائرية"، ولقد أفادني هذا الكتاب في الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع وخاصة في الصراع بين السياسيين والعسكريين من خلال مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

2/ المراجع:

أ* الكتب:

– رابح لونيسي: "الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين"؛ فلقد تناول مراحل قبل وأثناء وبعد الاجتماع، وهذا ما جعلني استقي منه العديد من المعلومات خاصة أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

– مقلاتي عبد الله: "قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية"؛ الذي استفدت منه كثيراً في التعريف بالشخصيات الجزائرية.

ب* الرسائل والأطروحات:

– ميلودي سهام: "علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958– مارس1959)"؛ وهي مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر وتناولت فيها صاحبتها تأسيس الحكومة المؤقتة وبعض مجريات الاجتماع التي اعتمدت عليها في مذكرتي.

– الطاهر جبلي: "شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954–1962)"؛ وهي أطروحة دكتوراه، ولقد استقيت منها معلومات حول الأسباب الحقيقية لعقد هذا الاجتماع.

جـ* المجلات:

– شويحات مريم:"الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960–1962)"، والتي أخذت منها بعض المعلومات حول الأسباب التي أدت إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

وغيرها من المراجع.

الصعوبات:

لقد صادفت بعض الصعوبات والعراقيل أهمّها:

- صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية.

إنّ المتتبع لتاريخ الجزائر المعاصر حتماً تستوقفه ثورة من أعظم ثورات القرن العشرين ألا وهي الثورة التحريرية (1954-1962)، التي جاءت من أجل تحرير الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي بعد قرن واثنين وثلاثين سنة من الظلم والاستبداد والتعسف وغيرها...

ولقد مرت الثورة الجزائرية بالعديد من الصراعات والخلافات، هذه الأخيرة التي كانت بين قادة الثورة، ولولا وعي وفطنة زُعماء الثورة المجيدة وكذلك إيمانهم القوي بتحقيق استقلال بلادهم، لأدت تلك الصراعات والخلافات إلى فجوات وثغرات تخدم الاستعمار الفرنسي في القضاء على الثورة الجزائرية. وهذا ما جعل القادة يرجعون في كثير من الأحيان إلى عقد اجتماعات لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث هذه النزاعات وكيفية التخلص منها أو حلها، وهذا من أجل إعادة تسيير الثورة إلى مجراها الصحيح أو إلى الطريق الصحيح.

وفي هذا الإطار نذكر" اجتماع العُقداء العشر" من 11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر1959، الذي جاء من أجل إيجاد الحلول للمشاكل التي أوجدها شارل ديغول من خلال إنشاء خطي موريس وشال وتأثيرهما على مسار الثورة وهذا بهدف منع دخول الأسلحة إلى الجزائر، أو بمعنى آخر محاولة خنق الثورة، بالإضافة إلى أن هذا الاجتماع جاء من أجل التحكم في الخلافات والصراعات التي كانت بين الزعماء في العديد من القرارات، وكذلك صراعاتهم في الحكومة المؤقتة، وكيفية الحد من هذه الخلافات.

أسباب اختيار الموضوع:

أ* الموضوعية:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع حساس يكتنفه الغموض بسبب قِلة الدراسات الأكاديمية حوله في حدود علمي ألا وهو اجتماع العُقداء العشر، وكذلك التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعقاده.

- معرفة الدور الذي لعبه العُقداء العشر قبل وأثناء وبعد الاجتماع من خلال القرارات التي تم اتخاذها.

- طبيعة الموضوع فهو ليس موضوع تاريخي بحت وإنما تتخلله العديد من الجوانب السياسية.

ب* الذاتية:

– الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر خاصة تاريخ الثورة التحريرية (1954– 1962)، وهذا بحكم الإمكانيات الجزائرية المتواضعة التي واجهت بها القوة العسكرية الفرنسية وعظمة النصر الذي حققه الجزائريون.

– الميل لدراسة هذه الفترة الحرجة من تاريخ الثورة الجزائرية خاصة مع تزامنها مع مخططات ومشاريع ديغول من جهة، وكذلك الصراعات التي نشبت أثناء الثورة الجزائرية من جهة أخرى.

الإشكالية:

انطلاقا من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة منه ارتأيت طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثّر اجتماع العُقداء العشر على مسار الثورة التحريرية إلى عشية الاستقلال؟

وعليه وجب طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تدعم الإشكالية المتمثلة في:

- فيما تمثلت الظروف السائدة قبيل انعقاد الاجتماع؟
- من هم العُقداء العشر؟
- ما هي الدوافع الحقيقية التي أدت إلى عقد هذا الاجتماع؟
- ما هي القرارات التي خرج بها المجتمعون؟
- فيما تمثلت انعكاسات اجتماع العُقداء العشر على مسار الثورة التحريرية؟

المنهج المعتمد:

وللإجابة على هذه التساؤلات ومحاولة مني الإلمام بالموضوع استعملت المناهج التالية:

– السردي التاريخي: وهذا لأنه المناسب في سرد الأحداث والوقائع والمعلومات بطريقة تسلسلية كما وردت في المصادر والمراجع مع محاولة استنتاج جزء من الحقائق.

– النقدي التحليلي: الذي يعتمد على شرح المعلومات التي تم جمعها من عدة نصوص للوصول إلى استنتاجات موضوعية حول الدراسة ولمعرفة المغزى أو الهدف منها، أي بعبارة أخرى عرض الخلافات التي وقعت بين قادة الثورة ثم تحليلها واستنباط أسبابها ثم نقدها بطبيعة الحال.

الخطة المتبعة:

ولقد حاولت إثراء الإشكالية ودراستها أو معالجتها من خلال خطة تتكون من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة؛ حيث تناولت في الفصل الأول الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع بداية من الصراع بين السياسيين والعسكريين الذي تطرقت فيه إلى أولوية السياسي على العسكري وكذلك أولوية الداخل على الخارج، ثم حاولت أن أسلط الضوء على الباءات الثلاث (بلقاسم كريم، بوصوف عبد الحفيظ و بن طوبال لخضر) وخلافاتهم، ووقفت بعدها عند حدث هام يعتبر محطة رئيسية وهو تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأهدافها، ثم تطرقت إلى المحاولة الانقلابية التي قام بها لعموري والتي تُعرف بمؤامرة لعموري.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة اجتماع العُقداء العشر، وهذا من خلال تحديد الإطار الزّماني والمكاني لانعقاده، ثم حاولت تتبع الأسباب التي كانت وراء انعقاده من سياسة شارل ديغول العسكرية إلى اجتماع العُقداء الأربعة بالداخل من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، مُروراً بقضية مقتل عميرة علاوة واستقالة الأمين دباغين، وتطرقت بعدها إلى أطراف الاجتماع وهم العقداء العشر، وتناولت أيضا جلسات هذا الاجتماع والقرارات التي خرج بها المجتمعون.

والفصل الثالث استعرضت فيه انعكاسات اجتماع العقداء العشر على مسار الثورة التحريرية؛ وأهم انعكاس هو الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم تشكيل هيئة الأركان العامة في فيفري 1960، مروراً إلى الصراع الذي نشب بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وصولا أخيرا إلى مؤتمر طرابلس وأزمة صائفة 1962.

ثم الخاتمة التي جاءت على شكل استنتاجات توصلت إليها من خلال معالجتي للموضوع، وأخيرا زودت الدراسة بمجموعة من الملاحق والقائمة البيبليوغرافية.

المصادر والمراجع:

لانجاز هذا البحث اعتمدت بالدرجة الأولى على المادة المصدرية المتمثلة في:

1/ المصادر:

أ* المذكرات الشخصية:

– علي كافي: مذكرات: "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)" ؛ والتي لها قيمتها التاريخية كونها صادرة عن شخصية ثورية مهمة وصانعة للحدث، كما استفدت منها في قضية لعموري واستقالة الأمين دباغين وفي ذكر أطراف الاجتماع.

– الطاهر سعيداني: مذكرات: "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض"، الذي أفادني كثيراً في الصراع بين السياسيين والعسكريين وكذا في القرارات التي اتخذت في اجتماع العُقداء الأربعة في الداخل 12/6 ديسمبر 1958.

ب* المصادر الرئيسية:

–محمد حربي:"Le FLN : Mirage et Réalité" وتُرجم إلى العربية بعنوان : جبهة التحرير الوطني للأسطورة والواقع (1954–1962).

وهذا لأن الكاتب عايش أحداث الثورة؛ أي أنه شاهد عيان على مختلف مجرياته، فلقد تناول مختلف حقائق الثورة من اجتماع العُقداء الأربعة ومحاولة لعموري ومقتل عميرة علاوة، وكذا جلسات وقرارات اجتماع العُقداء العشر.

–فتحي الديب: "عبد الناصر والثورة الجزائرية"، ولقد أفادني هذا الكتاب في الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع وخاصة في الصراع بين السياسيين والعسكريين من خلال مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

2/ المراجع:

أ* الكتب:

– رابح لونيسي: "الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين"؛ فلقد تناول مراحل قبل وأثناء وبعد الاجتماع، وهذا ما جعلني استقي منه العديد من المعلومات خاصة أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.

– مقلاتي عبد الله: "قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية"؛ الذي استفدت منه كثيراً في التعريف بالشخصيات الجزائرية.

ب* الرسائل والأطروحات:

– ميلودي سهام: "علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958– مارس1959)"؛ وهي مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر وتناولت فيها صاحبتها تأسيس الحكومة المؤقتة وبعض مجريات الاجتماع التي اعتمدت عليها في مذكرتي.

– الطاهر جبلي: "شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954–1962)"؛ وهي أطروحة دكتوراه، ولقد استقيت منها معلومات حول الأسباب الحقيقية لعقد هذا الاجتماع.

جـ* المجلات:

– شويحات مريم:"الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960–1962)"، والتي أخذت منها بعض المعلومات حول الأسباب التي أدت إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

وغيرها من المراجع.

الصعوبات:

لقد صادفت بعض الصعوبات والعراقيل أهمّها:

– صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية.

- صعوبة استنباط الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عقد هذا الاجتماع.
- صعوبة الحصول على المراجع الأجنبية.

مدخل

عندما أشعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة، ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، فإنها فعلت ذلك لتجسيد إيديولوجية حزب الشعب الجزائري.

وجبهة التحرير الوطني إلى جانب الكفاح المسلح، كانت تنظم في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين بصفة عامة، حملات متواصلة لمحو الأمية، وتغيير الذّهنيات الجامدة ولرفع مستوى الوعي لدى الفلاحين والعمال، كما أنها كانت تعمل جاهدة على دعم الأخلاق الثورية المرتكزة على قيمنا العربية الإسلامية، وكل هذا من أجل تكوين الإنسان الجزائري القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء والتشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة القوية المستقلة[1]، وقد حدد أول نوفمبر 1954م تاريخاً لتفجير الثورة المسلحة، وتقرر تقسيم البلاد إلى ست مناطق:

- المنطقة الأولى الأوراس: بقيادة مصطفى بن بولعيد.
- المنطقة الثانية الشمال القسنطيني: برئاسة ديدوش مراد.
- المنطقة الثالثة القبائل: تحت قيادة كريم بلقاسم.
- المنطقة الرابعة الجزائر: تحت إشراف رابح بيطاط.
- المنطقة الخامسة وهران: وقائدها العربي بن مهيدي.
- المنطقة السادسة: ولقد بقيت مجرد مشروع[2].

[1]– الزبيري محمد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج2، ص11.

[2]– بوعريوة عبد المالك: **العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005–2006، ص15–16.

وقد تم تعيين مسؤول على رأس كل واحدة منها ماعدا منطقة الجنوب، وفي نفس الوقت تم الاتفاق على ضرورة عقد ندوة وطنية في منتصف شهر جانفي 1959م، تتولى تقييم المرحلة المقطوعة وإعداد برنامج للعمل المستقبلي على ضوء التجربة المعاشة وما يكون قد تخللها من مستجدات، ولكن هذه الندوة لم تعقد، وهذا نظراً للأسباب التالية:

استشهاد **ديدوش مراد**(*)، اعتقال **رابح بيطاط**(**) **ومصطفى بن بولعيد** (***)، وعدم تمكن **محمد بوضياف**(****) من إحكام عملية التنسيق بين الداخل والخارج وهو ما أدى إلى عدم تمكين مختلف المناطق بالأسلحة والذخائر اللازمة لاستمرار المعركة وتطورها بالإضافة إلى **حالة الطوارئ**(*****)(1).

(*) استشهد في 18 جانفي 1955 في معركة بوكركر قرب قسنطينة خاضها رفقة 17مجاهد تحت قيادته. ينظر: علوي محمد: **قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي المجاهدين بسكرة، الجزائر،2013، ص67.

(**) تم اعتقال قائد المنطقة الرابعة رابح بيطاط في 23 مارس 1955. ينظر: محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص188.

(***) اعتقل قائد منطقة الأوراس في 12 فيفري 1955 عندما كان يحاول اجتياز الحدود التونسية الليبية بحثا عن الأسلحة والذخيرة. ينظر: علوي محمد: **المرجع السابق**، ص35.

(****) وُلِد بمدينة المسيلة بتاريخ 23 جوان1919، أثناء الحرب العالمية الثانية بدأ النضال في صفوف حزب الشعب في جيجل حيث كان يعمل في الإدارة الجبائية ثم بقسنطينة حيث كان يؤدي الخدمة العسكرية، وفي عام 1946 أصبح مسؤولا بناحية سطيف، وفي أواخر1947 تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة على مستوى عمالة قسنطينة، وفي مارس 1954 ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم بعد اجتماع الـ22 شارك في تأسيس جبهة التحرير، عين وزير دولة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة الثالثة. ينظر: العمامرة سعد بن البشير: **هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1978)**، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص243-244.

(*****) إجراء أو قرار قانوني اتخذته السلطات الاستعمارية بدلا عن حالة الحصار وكان ذلك في 19فيفري 1955. ينظر: الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص12(هامش رقم5).

1- **المرجع نفسه**، ص12.

وكل هذا أدى إلى حدوث مشكلة بين القادة في الاتصال، فلم يلتق قادة المناطق إلا بعد مرور سنتين من قيام الثورة تقريباً، بينما كان **الوفد الخارجي**[*] في القاهرة منفصلاً عن أحداث الثورة[1]، ولم يبق في الميدان من القيادة السداسية سوى كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة الذي ظل يبذل أقصى ما في وسعه للتصدي إلى هجمات القوات الاستعمارية، والعربي بن مهيدي الذي صار يسعى للتوفيق بين مهامه كقائد للمنطقة الخامسة وواجبات جديدة فرضت عليه نتيجة اعتقال قائد المنطقة الرابعة[2].

وفي جانفي1955م تم إطلاق سراح **عبان رمضان**[**] من الزنزانات الاستعمارية بعد أن أمضى فيها خمس سنوات للمساس بالأمن الداخلي والخارجي لفرنسا[3]، فاتصل به كريم بلقاسم عن طريق نائبه **عمر أوعمران**[***] وطلب منه الالتحاق بالثورة ومساعدة قادتها في التنظيم

---

[*] يتكون الوفد الخارجي من محمد خيضر وأحمد بن بلة و حسين آيت أحمد. ينظر: عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص359.

[1]– مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص107.

[2]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص12.

[**] وُلِد سنة 1920 بمنطقة القبائل الكبرى، عين في 1945 أمينا عاما للبلدية المختلطة بالشرق الجزائري، في 1947 انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان عبان من أبرز المساهمين في التحضير لمؤتمر الصومام، كلف بالتنسيق في لجنة التنسيق والتنفيذ. ينظر: سعيد بورنان: **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830–1962)**، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 1436هـ/2015م، ص143–145.

[3]– مبروك بلحسين: **المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر– القاهرة)1954–1956**، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص41.

[***] ولد في 19 جانفي 1919 بتيزي وزو، وفي 1941 انخرط في صفوف الحركة الوطنية حزب الشعب الجزائري، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945 بفعالية، وفي صيف 1954 انضم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل مع كريم بلقاسم، في 1956 عين قائد للمنطقة الرابعة بعد رابح بيطاط، أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. ينظر: علوي محمد: **المرجع السابق**، ص117–118.

والتنسيق والإعلام والدعاية، ومن هنا أصبح عبان رمضان يلعب دوراً كبيراً في الثورة الذي تجلى في التنسيق بين الولايات.

وهذا ما نعني به في واقع الأمر خلق نواة جديدة والعمل من أجل برنامج عمل موحد وإنشاء قيادة مركزية مشتركة بين جميع الولايات، ولقد قام عبان رمضان بمجهودات كبيرة بقصد توحيد جميع التيارات السياسية حتى يتسنى لجبهة التحرير أن تنتصر على العدو، وانطلاقاً من هذه الفكرة قام عبان رمضان بتوسيع الجبهة بحيث أصبحت تضم المناضلين في حزب الشعب وحزب البيان وجمعية العلماء المسلمين[1].

[1]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص386.

الفصل الأول: الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع

المبحث الأول: الصراع بين السياسيين والعسكريين

المطلب الأول: أولوية السياسي على العسكري

المطلب الثاني: أولوية الداخل على الخارج

المبحث الثاني: خلاف الباءات الثلاث

المطلب الأول: التعريف بالباءات الثلاث

المطلب الثاني: الصراع بين الباءات الثلاث

المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958

المطلب الأول: تأسيسها

المطلب الثاني: أهدافها

المبحث الرابع: انقلابية محمد العموري

المطلب الأول: التعريف بمحمد العموري

المطلب الثاني: مؤامرة محمد العموري

المبحث الأول: الصراع بين السياسيين والعسكريين:

فتحت قرارات مؤتمر الصومام الباب على مصراعيه لحدوث الصراعات والخلافات داخل الثورة بين السياسيين والعسكريين من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى[1]، وخصوصاً مع إقرار المبدأين المشهورين وهما: أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج الذين جاء بهما عبان رمضان، وقد وصلت الصراعات في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف[2].

المطلب الأول: أولوية السياسي على العسكري

يذكر فتحي الديب في كتابه" عبد الناصر وثورة الجزائر" بأن بداية الصراع بين السياسيين والعسكريين كانت بعد انتشار نغمة عسكري وسياسي في أوساط جيش التحرير[3]، ويرى السيد عمار بن عودة بأن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات خاصة إذا كانت تلك الدولة عضواً فاعلاً في منظمة الحلف الأطلسي[4].

ويضيف لونيسي رابح بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وُضِع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السُّلطة الفرنسية، ولهذا لا بد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها[5]، وهذا ما أكده خالفة معمري في كتابه" عبان رمضان" بأنّ الاعتبارات السياسية كانت تطغى على الاعتبارات العسكرية، وبعبارة أخرى أن الأجهزة التي تسمى بالأجهزة السياسية تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حال الفصل في قضية مهمة[6].

---

[1]– لونيسي رابح: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص17.

[2]– بوعريوة عبد المالك: **المرجع السابق**، ص80.

[3]– فتحي الديب: **عبد الناصر و ثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990، ص248.

[4]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص56.

[5]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص15.

[6]– خالفة معمري: **عبان رمضان**، تع: زينب زخروف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص346.

ولعل الغاية من إعطاء الأولوية للجانب السياسي على العسكري تكمن في كون الهدف الرئيسي للثورة هو إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية كما ورد في بيان أول نوفمبر، ويرى المجاهد والمؤرخ محمد تقية بأن الثورة الجزائرية كانت في حاجة إلى التنظير السياسي قبل العسكري، ويعد العمل السياسي وسيلة لشرح أهداف الثورة على المستويين المحلي والدولي تجنباً لأي تأويل أو تغليط من وسائل الإعلام الفرنسي[1]، ويضيف علي كافي في مذكراته بأن الهدف الأول والأخير من وراء تفضيل السياسي على العسكري هو القضاء على الثوريين الحقيقيين وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدين[2].

ويقول مصطفى بن عودة بأننا تحفظنا عليه لأننا لم نكن جيشاً من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة[3]، أي يعود تحفظهم لمبدأ أولوية السياسي على العسكري إلى تخوفهم من سيطرة عبان رمضان على الثورة وليس للعمل السياسي في حد ذاته، باعتبارهم كانوا مناضلين سياسيين في الحركة الوطنية قبل أن يصبحوا عسكريين[4].

ويرى علي كافي بأن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير وآخر يقول أنا من جبهة التحرير[5]. وعندما تأكد عبان رمضان من اعتراض قادة الولايات الولايات التي لم تحضر المؤتمر على ما اتخذه المؤتمر من قرارات رسم مخططه للاستفادة من تأييد المؤتمرين له بتشكيل لجنة عليا للإشراف على شؤون الكفاح وقيادته وسماها بلجنة التنسيق والتنفيذ ووضع نفسه على رأسها[6].

---

[1]- أمحمد بوحموم: **تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962**، مجلة الدراسات الإفريقية، ع 6، 2018، ص10-11.

[2]- علي كافي: مذكرات: **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999، ص104.

[3]- لونيسي إبراهيم: **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص52.

[4]- أمحمد بوحموم: **المرجع السابق**، ص11.

[5]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص105.

[6]- فتحي الديب، **المصدر السابق**، ص249.

وفي يوليو 1957 التقى الأعضاء الأربعة وهم: بلقاسم كريم، عبان رمضان، بن يوسف بن خدة[*] وسعد دحلب[**]، وقرروا استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بهدف دراسة الوضع العام للثورة وقد عقد هذا الاجتماع بالقاهرة مابين 22 و28 أوت 1957 برئاسة فرحات عباس[1]، وقد كان النقاش في هذا الاجتماع حاد وأفرز صراع عنيف بين كريم وبوصوف من جهة وعبان من جهة أخرى، وكان يدور حول بعض القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام وهي: إلغاء أولويتي مؤتمر الصومام، أي ليس هناك أولوية للناحية السياسية على العسكرية ولا فرق بين الداخل والخارج[2]. ولقد رفض عبان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظره وأصر كريم وبوصوف على إزالتها والتراجع عنها، وتوصل المجلس في الأخير إلى اتخاذ القرارات التالية:

أدخل أربعة عقداء كأعضاء فيها وهم بوصوف وبن طوبال وأوعمران ومحمود الشريف، إلى جانب كريم بلقاسم، هذا وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس وعبد الحميد مهري، ومحمد لمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وأبعد كل من بن خدة وسعد دحلب لأن وجودهما في اللجنة يمثل موضع صراع بين عبان من جهة وكريم وبوصوف من جهة أخرى[3]، كما حدثت عدة تغيرات على مستوى المهام والقيادة، بحيث كلف السياسي عبان رمضان بالأخبار وفرحات عباس بالصحافة والإعلام، وكلف عبد الحميد مهري بالشؤون الاجتماعية ومحمد لمين دباغين

---

[*] وُلِد في 20 فيفري 1923 بالبرواقية ولاية المدية، التحق بحزب الشعب الجزائري عام 1943، عين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1947، ثم أمينا عاما لها عام 1951، في 1955 التحق بجبهة التحرير الوطني، وفي مؤتمر الصومام عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ثم رئيسا للحكومة عام 1961. ينظر: محمد عباس: **رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص98.

[**] من مواليد 1919 بقصر الشلالة بولاية تيارت، انخرط في حزب الشعب الجزائري، عين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات، التحق بالجبهة أواخر 1954، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ 1956، شغل منصب أمين عام لوزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة 1960-1962. ينظر: سعيد بورنان: **المرجع السابق**، ص 144. (هامش1)

[1]- إحدادن زهير: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)**، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص47.

[2]- أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص181.

[3]- محمد عباس: **الأعمال الكاملة لمحمد عباس(فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ج9، ص104-105.

بالشؤون الخارجية، أما العسكريين فلقد تحصل كريم على منصب مسؤول الحربية، بوصوف الاتصالات العامة، بن طوبال الداخلية والتنظيم الإداري، أوعمران الأسلحة والذخيرة، محمود الشريف كلف بالمالية[1]، ومن هنا نلاحظ أن العسكريين سيطروا على أهم القيادات والمهام الحساسة أي أصبح الوزن الكبير داخل لجنة التنسيق والتنفيذ لصالح العسكريين.

ويقول إبراهيم لونيسي في كتابه" الصراع السياسي" أنّ بن خدة وسعد دحلب لم يظهرا أي معارضة للأفكار الجديدة التي طرحها كريم بلقاسم، إلا أنّ عبان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها. ويذكر سعد دحلب بأنّ عبان حاول التمرد ولكن **لم نمده بأي دعم**، ويقول أيضاً بأنه بعد فترة من الزمن وصفهما – دحلب وبن خدة – بكل الكلمات التي كان يعرفها وصب كل غضبه وسخطه عليهما، ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر الناهي ولم يعد كريم منبهراً بشخصيته الفذة وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة[2].

ومن هنا انتقلت السُّلطة كلها إلى القادة العسكريين الذين شرعوا في الانجذاب نحو الاستبداد، رغم معارضة عبان الذي أصبح وحيداً بفعل سكوت الذين كانوا يسمون بالسياسيين الذين رضوا بدور المنفذ، وأخذ عبان ينتقد العسكريين بكل قسوة واتهامهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق، ويعتبر أن تكوينهم السياسي ضعيف جداً، مما أثار هؤلاء ضده حيث أخذوا في محاصرته شيئاً فشيئاً حيث قاموا باغتياله في 27 ديسمبر 1957[3]، ويقول سعيد بورنان بأن قضية اغتيال عبان أثارت جدلاً واسعاً. ولقد اتفق معظم الذين خاضوا في القضية على أنّ عبان كان ضحية تلك الصراعات بينه وبين قادة الثورة أي الخلاف الذي كان بين السياسيين والعسكريين[4]، ويضيف رابح لونيسي بأن العسكريين تخلصوا منه لأنه أراد أخذ الحكم منهم بدفاعه المستميت عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري[5].

---

[1]– حميد عبد القادر: **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص190.

[2]– لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص73–74.

[3]– **المرجع نفسه**، ص57.

[4]– سعيد بورنان: **المرجع السابق**، ص151.

[5]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص20.

ولقد أكد الزبيري بأن السياسي والعسكري سواء كان عملاً أو شخصاً شيء واحد لأنّ العمل السياسي يبرمج له الرجل السياسي، كما أنّ القائد العسكري مشرف على تنفيذ العمليات العسكرية المخطط لها، فإذا كانت الأولوية للعمل السياسي فذلك يعني أنّ قرار الرجل العسكري يأتي في الدرجة الثانية كوسيلة لدعم مواقف المسؤول[1]، وأوافق الزبيري الرأي فالبعمل العسكري يمكن تحقيق الهدف السياسي للثورة.

إذن ومهما قِيل في مبدأ أولوية السياسي على العسكري فإن النظام السياسي والعسكري موحداً وهذا يظهر جلياً من خلال أن الهدف السياسي للثورة التحريرية هو الاستقلال الوطني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الرجوع إلى الكفاح المسلح لأنه لا يمكن فصل الغاية عن الوسيلة.

المطلب الثاني: أولوية الداخل على الخارج

حينما انعقد مؤتمر الصومام كان يهدف إلى تحقيق مبدأ أولوية الداخل على الخارج بمعنى أن كل القرارات المتعلقة بالثورة يجب أن تأتي من المسؤولين على مستوى ولايات الداخل وليس الخارج، وبالتالي كان المؤتمر يهدف إلى تجريد قادة الخارج بوضياف، بن بلة، خيضر وآيت أحمد من سلطة القرار التي كان يجب أن تتحول إلى كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف[2].

ويرى محمد بوضياف " بأن المناداة بمبدأ أولوية الداخل على الخارج هو الاحتياط بالقيادة في الداخل من إمكانية سيطرة الوفد الخارجي عليها "[3]، لأن الوفد يتوافر على الأسباب التي تضمن له تغطية إعلامية كافية لكي تجعل منه قيادة لهذه الثورة؛ لأنه من الضروري أن تكون القيادة داخليا لكونها تقوم بدراسة الأوضاع واتخاذ القرارات المُحكمة و المُتعلقة بالثورة في حين أن الوفد الخارجي مهمته تغطية هذه القرارات إعلاميا. ولقد تبنى هذه الفكرة محمد بوضياف والذين

---

[1]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص56.

[2]– سعيداني الطاهر: **مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص200.

[3]– زروال محمد: **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د.س، ص33.

أتوا من بعده وعلى رأسهم عبان رمضان، والتي اصطلحوا على تسميتها بـ "أولوية الداخل على الخارج"، وقد رُوعِي فيها إسناد المسؤولية المباشرة لمن يعيشون في الداخل[1]. كما أن مصطفى بن عودة أشار إلى هذه القضية، ويذكر بأنها كانت مطروحة بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة الجزائرية، وقام ديدوش مراد بإخباره هو وزيغود يوسف وبن طوبال بأن لجنة الستة ترغب في إضافة الثلاثي بن بلة وخيضر وآيت أحمد أي الوفد الخارجي إليها. ورأى زيغود يوسف أنه ليس من المعقول انقسام قيادة الثورة بين الداخل والخارج، فإما أن تكون كلها بالداخل أو تلتحق كلها بالخارج. أما بن طوبال فكان يعتقد أنه من الأحق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد ورأي واحد، في حين ذهب بن عودة بأن الذي لا يشارك في إطلاق رصاصة الفاتح نوفمبر لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة، فإذا رغبوا في ذلك فما عليهم إلا أن يدخلوا ويتركوا مهامهم بالخارج لعناصر ثانوية بهدف التمثيل والدعوة لا القيادة[2].

وكان لعبان رمضان – نقلاً عن محمد عباس– نظرة واقعية وهي أنّ الثورة في الداخل لا يمكن أن يقودها من هو بعيد عن الميدان، ومن ثم فإن المنطلق يفرض أن يكون الداخل أولى من الخارج وبدليل أن لجنة التنسيق والتنفيذ جعلت من مدينة الجزائر مقراً لها لكي تجسد مبدأ أولوية الداخل على الخارج في الميدان، بالإضافة إلى أن أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية الممثلة في المجلس الوطني موجودة داخل التراب الوطني وهو ما يساعد على تطبيق مبدأ أولوية الداخل على الخارج[3].

ولقد لجأ المؤتمر إلى إقرار هذا المبدأ لأسباب عدة يمكن استخلاص أهمها من العرض الذي قدمه الشهيد العربي بن مهيدي إلى المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة في مستهل عام 1956، عندما اتصل بن مهيدي ببرقية من مندوبية الخارج مفاده أن باخرة محملة بالسلاح ستغادر القاهرة في اتجاه مدريد، وعليه أن يتكفل بتحويل حمولتها إلى المغرب ومنه إلى

[1]– زروال محمد: **المرجع السابق**، ص33.

[2]– لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص44.

[3]– أمحمد بوحموم: **المرجع السابق**، ص8.

مختلف مناطق الوطن، ولما طال انتظاره في العاصمة الاسبانية رحل إلى القاهرة وهناك وجد قيادة مقسمة إلى كتل يستحيل الاعتماد عليها[1].

فالعرض المذكور يؤكد بصريح العبارة أنه لا يمكن الاعتماد على مصر مطلقاً في الحصول على الأسلحة، لأن موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الدبلوماسي، وكذا بسبب الانقسام السائد في داخل الوفد الخارجي بفعل قيام كل واحد منهم بالبحث عن الزعامة لنفسه[2].

وقد تم تقديم طلب إعادة النظر في هذا المبدأ وكذا مبدأ أولوية السياسي على العسكري من طرف كريم بلقاسم حيث طلب بتعويض هذين المبدأين بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومجرى الثورة وعندما قُدِم التعديل للتصويت لم يمتنع عن التصويت سوى فرحات عباس والصادق دهيليس وعُد هذا التصويت أول هزيمة يمنى بها عبان رمضان[3].

ويؤكد خالفة معمري أن معركة الجزائر التي انتهت في فيفري 1957 أدت إلى التخلي عن المبدأ من قبل المشاركين في المؤتمر أنفسهم، إذ استقر كريم وبن طوبال وبوصوف واوعمران في تونس أي في الخارج وبدأوا يسيرون الثورة من هناك، فأصبح المبدأ السائد هو أولوية الخارج على الداخل[4].

مع العلم أن مبدأ أولوية الداخل على الخارج قد تسبب في مشكلات من بينها: استفادت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر من بناء خط موريس وبيان ذلك هو أن الجنرال فانيسكام قد استنتج من خلال قراءته لنتائج مؤتمر الصومام أنّ قيادة الثورة تتكون من شقين: شق يعيش في الداخل وشق في الخارج وهو الوفد لذلك أراد أن يفصل بين هاتين القيادتين عن طريق خط موريس[5].

---

[1]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص56.

[2]– لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص49.

[3]– **المرجع نفسه**، ص50.

[4]– خالفة معمري: **المرجع السابق**، ص348.

[5]– زروال محمد: **المرجع السابق**، ص34.

والذي نفهمه جيداً هو أنّ رمضان عبان قد نجح في ضرب الخارج وذلك لفرض فكرة الداخل عليه، كما نجح في ضرب الداخل بفرض أولوية السياسي على العسكري وذلك كله يعني أنه حصر قيادة الثورة في الداخل لأنه هو من الداخل، وحصرها في السياسي على العسكري لأنه هو نفسه سياسي وليس عسكري[1].

وآخر ما يمكن قوله عن القضية هو أن إشكالية الداخل الخارج تحولت إلى عقدة حقيقية لدى قادة الثورة فمثلاً نجد أنه كلما تعرضت قيادة الثورة إلى أي أزمة حادة في الخارج تقوم بالاستنجاد بالداخل[2].

[1]– زروال محمد: **المرجع السابق**، ص33.

[2]– لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص52.

المبحث الثاني: خلاف الباءات الثلاث

المطلب الأول: التعريف بالباءات الثلاث

تم إطلاق اسم الباءات الثلاث على القادة العسكريين الثلاث وهم: بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر وبوصوف عبد الحفيظ، وهذا نسبة للأحرف الأولى من ألقابهم.

1/كريم بلقاسم:

وُلِد كريم بلقاسم يوم 14 ديسمبر 1922 في دوار آيت يحي أوموسى دائرة ذراع الميزان ولاية تيزي وزو بالقبائل الكبرى، درس المرحلة الابتدائية بمدرسة صاروي في حي القصبة السفلي بالعاصمة، وفي عام 1936م تحصل على الشهادة الابتدائية بنوعيها العربية والفرنسية [1]، وبعد تسريحه من الخدمة العسكرية الإجبارية التحق بحزب الشعب الجزائري عام1945م، واجهته العديد من المضايقات من طرف الإدارة الاستعمارية وهذا ما جعله يصعد إلى الجبل للتهيئة للعمل العسكري الثوري قبل ظهور المنظمة الخاصة التي انضم إليها عام1947م [2].

ولقد ساهم بشكل كبير في التصدي للأزمة البربرية في منطقة القبائل سنة 1949م، وكافأه مصالي الحاج على ذلك بترقيته إلى مسؤول حزب على منطقة القبائل[3]، يعتبر بلقاسم من الستة التاريخيين الذين أسسوا جبهة وجيش التحرير وخططوا لتفجير ثورة الفاتح نوفمبر 1954م، كان من منظمي مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956م، عين عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى عام 1956 والثانية عام 1957، كما عين نائب لرئيس الحكومة واهتم بالعلاقات الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ووزير للقوات المسلحة[4]، يُعد من أبرز الموقعين على اتفاقية ايفيان 1961م، واغتيل في أحد فنادق فرانكفورت بألمانيا في 18 أكتوبر 1970م[5].

2/لخضر بن طوبال:

اسمه سليمان بن طوبال المعروف بـ" سي لخضر"، من مواليد 1923م بميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1938م، يعتبر من قُدماء المنظمة الخاصة، شارك في لقاء

---

[1]– علوي محمد: **المرجع السابق**، ص85.

[2]– العمامرة سعد بن البشير: **المرجع السابق**، ص233.

[3]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص25.

[4]– عباس محمد: **ثوار عظماء**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص107–108.

[5]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص303.

مجموعة 22، تولى قيادة الولاية الثانية أي الشمال القسنطيني بعد استشهاد ديدوش مراد ثم زيغود يوسف[1]، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، عُين وزيراً للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، أصبح وزير الدولة في الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة، وشارك في مفاوضات ايفيان[2].

3/عبد الحفيظ بوصوف:

من مواليد 1920م بميلة، يلقب بـ "سي مبروك"، قائد الولاية الخامسة وهران، من عائلة فقيرة تمتهن الفلاحة لكسب رزقها، التحق بالمدرسة الابتدائية بمسقط رأسه، وتحصل على الشهادة الابتدائية عام 1944م[3]، انخرط في حزب الشعب الجزائري وهو لايتعدى 16 من عمره، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما أصبح عضوا في المنظمة الخاصة 1947م، تم تعيينه مسؤولاً ومراقباً لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة سكيكدة، ثم انتقل إلى الولاية الخامسة وتولى قيادتها[4]، شارك في اجتماع 22 التاريخي لاتخاذ التدابير اللازمة للاستعداد لانطلاق الثورة المسلحة، عين عشية اندلاع الثورة نائباً لقائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي، ومنذ 1956م أصبح قائد للولاية الخامسة برتبة صاغ ثاني -عقيد- ، تولى مهمة الإشراف على مصلحة الاتصالات العامة والتجسس، أسس جهاز للمخابرات الجزائرية عام 1956م، لُقِب بأب المخابرات الجزائرية لأنه لعب دوراً بارزاً في تكوين إطارات ومخابرين وقادة محنكين ساهموا في استقلال الجزائر[5]، انسحب من الحياة السياسية غداة الاستقلال وعشية أزمة جبهة التحرير الوطني سنة 1962، وتفرغ للأعمال الحرة كالتجارة عبر السفن وحياته الخاصة لكنه قال ذات يوم أنه مستعد لخدمة هذا الوطن متى طلب منه ذلك، توفي في 31 ديسمبر 1982م[6].

---

[1]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص27.

[2]- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص308.

[3]- علوي محمد: **المرجع السابق**، ص15.

[4]- عفرون محرز: **ملحمة الجزائر المصورة من ماسينيسا إلى 5 جويلية 1962**، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص149.

[5]- مقلاتي عبد الله: **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص112.

[6]- عبد الكريم بوصفصاف: **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار مداد يونيفار سيتي براس للطباعة والنشر، الجزائر،2015، ج1، ص514.

المطلب الثاني: الصراع بين الباءات الثلاث

كان لهؤلاء الباءات أو القادة دوراً بارزاً في العديد من القرارات وأخطر قرار لهم تجلى في إنشاء قيادة عُليا غير معلنة باسم اللجنة الدائمة للثورة تكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في تسيير شؤون الثورة والتي تكونت من الخمسة العسكريين(*) للجنة، بالإضافة إلى السياسي عبان رمضان، ثم تقلصت اللجنة إلى أن أصبحت تضم الثلاثي المعروف بالباءات الثلاث[1]، الذين تقاسموا الأدوار على الشكل التالي:

بلقاسم كريم: مكلف بالجيش أي القوات المسلحة.

بوصوف عبد الحفيظ: دوره الاتصالات والاستعلامات.

بن طوبال لخضر: اهتم بالشؤون الداخلية للجبهة[2].

يعتبر هؤلاء الباءات هم النواة الأكثر تأثيراً في صناعة القرار، إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم وهذا كان قبل بروز هواري بومدين على رأس قيادة الأركان العامة عام 1960م. وما يمكن ملاحظته أن القادة العسكريين استمدوا نفوذهم من خلال امتلاكهم للشرعية التاريخية فهم من قُدماء المنظمة الخاصة(**)، وكانوا أيضاً ضمن مجموعة 22(***)، أو من التاريخيين التسع(****) بالنسبة لكريم بلقاسم، ولكل واحد منهم قوة عسكرية يمكن استعمالها ضد خصومه[3].

فكريم بلقاسم استمد نفوذه من خلال وصفه وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية بالإضافة إلى ولاء الولاية الثالثة وجزء من الولاية الرابعة له في الداخل، فيعتبر

(*) هم: محمود الشريف، بن طوبال لخضر، كريم بلقاسم، عمر أوعمران وبوصوف عبد الحفيظ. ينظر: محمد عباس: **رواد الوطنية، المرجع السابق**، ص115.

[1]- عباس محمد: **ثوار عظماء، المرجع السابق**، ص127-128.

[2]- إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص48.

(**) O.S، وتُعرف باسم المنظمة العسكرية السرية، هي النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني، أسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد، كانت تقوم بتدريب وتكوين المناضلين عسكريا وسياسيا، هدفها التحضير لبدأ الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، اكتشفت السلطات الفرنسية أمرها في مارس 1950. ينظر: أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص49-51.

(***) أنظر **الملحق01**، ص90-91.

(****) وتُسمى أيضا اللجنة التسعة وتضم قادة المناطق الخمس والمنسق الوطني(بوضياف) وأعضاء الوفد الخارجي الثلاث. ينظر: بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)**، دار المعرفة ،2006 ،ج1، ص477.

[3]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص27.

بذلك الأقوى ضمن الباءات الثلاث، أما عبد الحفيظ بوصوف استمد نفوذه بالتحكم في وزارة التسليح والاتصالات العامة كما كان يراقب تحركات القادة ويُعرف كل صغيرة وكبيرة عنهم، كما ضمن أيضاً ولاء الولاية الخامسة له، واستمد لخضر بن طوبال نفوذه من ولاء الولاية الثانية له، وسيطرته على أجهزة جبهة التحرير الوطني في الخارج[1].

ومنذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ[*]، بدأ كريم بلقاسم يفكر في طريقة ما تمكنه من خلق قيادة موحدة لجيش التحرير وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل، وذات فعالية في الخارج، وكان يأمل بلقاسم أن يدعمه عمر أوعمران والعقيد محمود الشريف[**]، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفاً ضد كريم ومنعاه من الانفراد بالسلطة[2].

يعني هذا أنّ كل واحد منهم كان يحاول التخلص من خصمه ورفضوا فكرة الزعامة الفردية أي أن لا أحد منهم كان يسمح للآخر بتولي الرئاسة.

ولقد أدى الصراع بين الباءات بظلاله على مسيرة الثورة المسلحة، بعدما اتفقوا على تنحية خصمهم عبان رمضان من المسرح، فبقدر ما كان هؤلاء الثلاثة متحدين ضد كل من يهدد هذا النفوذ داخل الثورة خاصة من السياسيين بقدر ما كان الصراع فيما بينهم يصل أوجه، لكن دون أن يتجرأوا على المساس بمختلف التوازنات القائمة داخل مختلف أجهزة الثورة أو تهديد وحدتها ومسيرتها[3].

---

[1]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص24–25.

[*] تشكلت هذه اللجنة رسميا خلال مؤتمر الصومام، وهي جهاز تابع للمجلس الوطني للثورة، تتكون من خمس أعضاء وهم: عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب وبن يوسف بن خدة. ينظر: لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص82.

[**] ولد في 1912 بالشريعة ولاية تبسة، درس التعليم الابتدائي بمسقط رأسه ثم بعدها دخل الأكاديمية العسكرية الفرنسية وتحصل على رتبة ملازم أول، انخرط في صفوف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عين قائدا للولاية الأولى الأوراس، في 1957 أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بالمالية، وبعد تشكيل الحكومة المؤقتة أصبح وزير التسليح والتموين. ينظر: بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص.529

[2]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص474.

[3]– رابح لونيسي: **الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري**، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج(24–25)، الجزائر، 2004، ص27.

وبعد انتهاء دور عبان رمضان[*]، حاول كريم بلقاسم في شهر أفريل 1958م، أن يضع إستراتيجية جديدة لمواصلة الحرب في داخل الجزائر، وهذا يظهر جلياً من خلال محاولته تعيين أعضاء لجنة العمليات العسكرية (C.O.M)، وتم رفض هذا القرار من قبل كل من بوصوف وبن طوبال[1].

مع العلم أن كريم بلقاسم هو الوحيد الذي بقي على قيد الحياة حراً طليقاً، ويعتبر نفسه الأجدر بقيادة الثورة فهو من مفجري ثورة أول نوفمبر 1954م، ومن بين التاريخيين الست[**]، الذين أشعلوا فتيل الثورة الجزائرية، ومن هنا بدأ الخلاف بين الباءات الثلاث عندما رفضوا فكرة القيادة أو الزعامة لكريم بلقاسم.

فاضطر كريم بلقاسم إلى أن يتقاسم السُّلطة مع بوصوف، بحيث عين كريم العقيد محمدي السعيد(قائد الولاية الثالثة) رئيساً للجنة العمليات العسكرية الشرقية[***]، كما تمكن عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة هواري بومدين الذي تولى مسؤولية لجنة العمليات العسكرية الغربية[****][2].

ويذكر علي كافي بأن" **هاتان القيادتان للعمليات العسكرية لم تعمرا طويلا، ولم تقوما بالمهمة المنوطة بهما**"[3]. أي أن اللجنتان فشلتا فيما أوكلت إليهما من مهام وأعمال، وهذا ما يؤكده الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر بقوله:" **أن محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في**

---

[*] أرسل في مهمة إلى المغرب الأقصى وهناك سقط شهيدا في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957، ولم يعلن خبر استشهاده إلا في أفريل 1958، ثم نشرت جريدة المجاهد مقالا تخبر فيه باستشهاد عبان رمضان في الجزائر بعد معركة أصيب فيها بجروح بليغة وتوفي إثرها. ينظر: سعيد بورنان: **المرجع السابق**، ص 150 و زهير إحدادن: **المرجع السابق**، ص49.

[1]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص472.

[**] هم: مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي و رابح بيطاط. أنظر: بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص477.

[***] قاعدتها في تونس، كلفت بالولايات الأولى والثانية والثالثة، يترأسها محمدي السعيد، عمار بوقلاز، مصطفى بن عودة، العموري محمد و عواشرية محمد. أنظر: علي كافي: **المصدر السابق**، ص216.

[****] قاعدتها في الناظور، مكلفة بالولايات الرابعة والخامسة والسادسة، يسيرها العقيدان هواري بومدين وقايد أحمد المدعو سليمان. أنظر: الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص104.

[2]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص472.

[3]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص217.

تأدية مهمته إذ وجد صعوبة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا"[1].

وهذا راجع إلى الصعوبات التي واجهتهما في عملهما جراء إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس[*] على الحدود الجزائرية التونسية والذي كان سبباً مباشراً في منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل، وسوف تتعقد الأوضاع أكثر بعد إنشاء خط شال[**]، وتزويد الخطين بخطوط مكهربة وإشارات ضوئية وآلات إلكترونية وحقول ألغام ومراكز مراقبة ودوريات حراسة[2]. أي أن الغاية من خطي شال وموريس هو خنق الثورة، وإجبار المناضلين على الاستسلام وهذا عندما ينفذ عتادهم الحربي ويستشهد الآلاف الذين يحاولون عبور الحدود إلى داخل الجزائر.

ولقد انتهت عمليات اختراق الخطوط المكهربة بغية إمداد الثورة وعبور قوافل السلاح بنتائج وخيمة جداً وهذا ما يؤكده العقيد أوعمران المسؤول عن التسليح الذي بعث برسالة في 8 جويلية 1958م إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وأبلغهم بأن جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر(أي من أفريل إلى جوان 1958) قد فقد حوالي 6000 مجاهد إثر عمليات العبور[3].

---

[1]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص104.

[*] هو خط يحمل اسم وزير الدفاع الفرنسي، طوله حوالي 500 كم، يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، علو أسلاكه متران وخمسون، وطاقته الكهربائية ألف فولط، على طول الخط تتتابع دوريات عسكرية مدججة بالسلاح والأنوار الكاشفة وتتخللها مراكز للجنود مجهزة بالرادار، يحمي الخط حوالي 80 ألف جندي. ينظر: علي كافي: **المصدر السابق**، ص219–220 و أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص182–183.

[**] نسبة للجنرال الفرنسي شال، وهو عبارة عن خط شائك ومكهرب، مدعم لخط موريس، هدفه هو غلق الحدود الغربية من البحر الأبيض التوسط إلى أعالي بشار، مملوء بالألغام المضادة للأفراد وبأنظمة إنذار مبكر متطورة جدا. ينظر: جمال قندل: **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957–1962)**، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص90.

[2]– الطاهر جبلي: **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954–1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008–2009، ص182.

[3]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص475.

فاستغل الجنرال ديغول[*] هذه الأوضاع، بحيث رفع الجيش الفرنسي عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر من 30.000 إلى 60.000، وهذا من أجل تدعيم 500.000 جندي فرنسي في الجزائر وحوالي 1.400 ضابط في المخابرات، كلهم يعملون من أجل القضاء على الثورة الجزائرية[1].

[*] هو شارل ديغول ولد في 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل الفرنسية، تكون في عدة مدارس حربية، أصبح جنرال في 1940، جمع بين العمل العسكري والسياسي والفكري، شارك في الحربين الامبرياليتين الأولى والثانية، تولى شؤون الدفاع في الحكومة الفرنسية قبيل الاحتلال الألماني. ينظر: عمراني عبد المجيد: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدبولي، الجزائر، د.س، ص 120-122.

[1]- الطاهر جبلي: **المرجع السابق**، ص 184.

المبحث الثالث:الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح نوفمبر 1954 إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 العديد من الأحداث والتطورات بمختلف الجوانب خاصة السياسية والعسكرية سواء داخلياً أو خارجياً ، والتي أثرت بشكل كبير على سيرها واستمرارها، وتعتبر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من بين أهم هذه الأحداث.

المطلب الأول: تأسيس الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية

إن فكرة تأسيس حكومة جزائرية كانت تراود قادة جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956، وقد خوّل مؤتمر الصومام المجلس الوطني للثورة مهمة إنشاء حكومة وطنية. وفكرة التأسيس بدأت تتبلور بعد اختطاف الزُعماء الخمس في 22 أكتوبر 1956[*] بهدف الرّد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زُعمائها. ولقد طرحت الفكرة للنقاش بصفة جدية في 1957، وتمت الموافقة عليها من قِبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957، على تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تشكيل حكومة مؤقتة عندما تكون الظروف ملائمة[1].

كما دعا مؤتمر طنجة[**] إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي المغرب وتونس. ودارت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ نقاشات موسعة وقُدمت تقارير مشجعة على إنشاء هذه الحكومة، ومن هذه المبادرات مبادرة كريم بلقاسم في 5 ماي 1958، والذي يحث على

---

[*] هم: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف و مصطفى الأشرف، وتعتبر أول قرصنة جوية في تاريخ فرنسا. ينظر: بسام العسلي: **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، دار النفائس، بيروت، 1976، ص.111

[1]–مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: **الإستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012، ص333.

[**] عقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية بين 28–30 أفريل 1958، دعت إليه الهيئات الشعبية الممثلة لبلدان المغرب العربي؛ حزب الاستقلال (المغرب) حزب الدستور الجديد (تونس) جبهة التحرير (الجزائر). ينظر: معمر العايب: **مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)**، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2010، ص129–130.

إنشاء حكومة مؤقتة في هذا التوقيت لرفع عزيمة الشعب والجيش معاً، وأبدى بعض أعضاء اللجنة تحفظاتهم ومنهم الأمين دباغين(*) [1].

وفي يوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الظهر أي بعد مرور 1416 يوماً على قيام الثورة في الفاتح نوفمبر 1954، صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس(**)[2]. ولقد بيّن علي كافي بأن تعيين فرحات عباس رئيساً للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية، وتأكدوا بأن صراعاً قوياً سينطلق في صفوف قيادة الثورة الجزائرية[3]، وهذا ما أكده فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر والثورة الجزائرية" من خلال اعتبار قادة وأفراد جيش التحرير أنّ إعلان فرحات عباس في تصريحاته عن استعداد الحكومة الجزائرية للتفاوض مع الحكومة الفرنسية بلا قيد أو شرط هو بمثابة الخروج عن مبادئ الثورة، الشيء الذي أدى بهم إلى إرسال برقيات عنيفة للحكومة استنكروا موقف رئيسها[4].

ولقد ضمت الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى كل التوجهات السياسية من العُلماء والمركزيين وأعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "UDMA"، الوحيد الذي استبعد عنها هو العقيد أوعمران، فقادة الثورة لم ينسوا الانتقادات التي وجهها لهم، واعتبروه غير قادر على التنظيم والتحليل فأبعدوه دون أن يدافع عنه كريم بلقاسم رفيق دربه في الجبال منذ1947[5].

(*) محمد الأمين دباغين (1917-2003)، وُلِد بالجزائر، عربي الأصل، متدين، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1939، كان المنافس الأول لمصالي الحاج، موضع ثقة المجاهدين بالداخل، عين أمينا عاما لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(1946-1951). ينظر: فتحي الديب : **المصدر السابق**، ص393.

1- مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: **المرجع السابق**، ص333.

(**) ولد في 24 أوت 1899 بالطاهير ولاية جيجل، من دعاة المساواة والإدماج، أسس في1944 جمعية أحباب البيان والحرية، وفي 1946 أسس حزب جديد وهو UDMA، انضم إلى جبهة التحرير عام 1955، أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1956، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم رئيسا للحكومة المؤقتة (1958-1961). ينظر: محمد حربي: **المصدر السابق**، ص179-180.

2- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص475.

3- علي كافي: **المصدر السابق**، ص227.

4- فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص399-400.

5- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص204.

ويضيف علي كافي بأن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم تتم استشارتهم بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها " انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"، وبيّن أيضاً أن تشكيلها لم يتم بالطريقة القانونية، إذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة ولم يقرر وهو الهيئة العليا للثورة[1].

وكان لنبأ إعلان الحكومة المؤقتة صداه لدى الشعب الجزائري، بحيث استقبله هذا الأخير بفرح بالغ، وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري الحفلات فرحاً بميلاد الحكومة وأُطلِق عليه "عيد الجمهورية"، ولأول مرة منذ سنوات أخرجت النساء الجزائريات ثيابهن الجديدة وتزيّن بها فرحاً بعيد الجمهورية[2]، وبمجرد الإعلان عنها اعترفت بها 14 دولة شقيقة وصديقة، وهذا قبل نهاية شهر سبتمبر، وهذا الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية وخلط أوراق الجنرال ديغول، وهو في بداية الطريق للقضاء على الثورة الجزائرية[3].

المطلب الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة تم تحديد مهامها المتمثلة في ممارسة السُّلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن، وهي مسؤولة أيضاً على قيادة الحرب، وتسيير مصالح الأمة، ومن صلاحياتها أنها تقيم العلاقات الدبلوماسية، وتعيين الوظائف المدنية والعسكرية، تناقش وتصادق على الميزانية ويمكن لها استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد دورات استثنائية[4].

[1]- علي كافي : **المصدر السابق**، ص225.

[2]- أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص191-192.

[3]- زهير إحدادن: **المرجع السابق**، ص91.

[4]- إبراهيم لونيسي: **المرجع السابق**، ص91.

أما الهدف الذي أنشأت من أجله فيلخصه السيد أحمد توفيق المدني[*] في قوله: (المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأنّ المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل)[1]؛ نستنتج من هذا القول أن الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو الدخول في مفاوضات مع فرنسا من أجل استعادة السيادة الوطنية وحصول الجزائر على استقلالها التام.

من الناحية السياسية يعتبر تأسيسها بمثابة استرجاع السيادة وبعث الدولة الجزائرية من جديد التي غيبها الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت يكون قد ضرب اثنين من دعاوي الاستعمار الفرنسي على الأقل، فهو أولا يفند الأطروحة الفرنسية التي تبناها ديغول وثانياً أن هذا الإعلان يكون رداً عملياً على دعوة الإدماج[2]، بالإضافة إلى أن قرار إعلان الحكومة المؤقتة يشكل دعماً لقرارات الشعب النضالية مادياً ومعنوياً[3]، فمشكل الأسلحة من أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال 1958، فبعد إقامة السُّلطات الفرنسية لخط موريس–كما ذكرنا سابقاً– أصبح من الصعب إدخال الأسلحة للداخل لذلك فإن أول هدف عسكري بُرمِج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القرارات العسكرية لجيش التحرير الوطني[4].

---

[*] وُلِد في أكتوبر 1899 بتونس، من عائلة جزائرية مهاجرة، ساهم في تأسيس الحزب الدستوري الحر، شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كتب في مجلة الشهاب وجريدة البصائر والإصلاح، عين وزير للشؤون الثقافية في تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى، توفي في 18 أكتوبر 1983، خصص الجزء الثالث من مذكراته لمرحلة الثورة الجزائرية. ينظر: مقلاتي عبد الله: **أعلام وأبطال الثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص399–340

[1]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص190.

[2]– محمد الميلي: **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب،1984، ص137.

[3]– مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: **المرجع السابق**، ص338.

[4]– بوضربة عمر: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958–1959**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص27.

أما من الناحية الدبلوماسية فالهدف من إنشاء الحكومة المؤقتة هو الظهور بوجه جديد وإحراج علاقات فرنسا الخارجية بكيفية أو بأخرى[1]، واجتماعياً تجلى في إعادة زرع التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري التي تطمح إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي[2].

كما يتضح أيضاً أن الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر[*] والتي جاء فيها: (إنَّ تشكيل هذه الحكومة .... في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد)[3]؛ يعني القول أن اختيار هذا الوقت بالتحديد لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو عبارة عن رد وتحدي كبير على مساومات فرنسا قولاً وفعلاً.

[1]– مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: **المرجع السابق**، ص335.

[2]– بوضربة عمر: **المرجع السابق**، ص28.

[*] ولد في 15 جانفي 1918 بالإسكندرية، هو أحد الزعماء العسكريين والسياسيين المصريين، شارك في حرب فلسطين عام 1948، من مؤسسي حركة الضباط الأحرار التي قادت الثورة ضد الملك فاروق، تولى رئاسة الجمهورية المصرية من 1956 إلى أن توفى في 1970، من أهم قراراته: تأميم قناة السويس. ينظر: حاتم خاطر: **جمال عبد الناصر الاسم المحفور على قلب إفريقيا**، مجلة إفريقيا قارتنا، ع 6، يونيو 2013، ص1–3.

[3]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص192.

المبحث الرابع: انقلابية محمد العموري:

المطلب الأول: التعريف بمحمد العموري

وُلِد العموري في 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي بلدية عين ياقوت دائرة المعذر ولاية باتنة، تربى في وسط أسرة متواضعة الحال، تمتهن الفلاحة والتجارة بالاعتماد على الوسائل التقليدية، تُوفي والده وتركه صغيراً فقامت والدته بتربيته ورعايته[1]. التحق العموري مُبكراً بكُتَّاب القرية، وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم، وزاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه في فترة قصيرة لا تتعدى الأربع سنوات أي من 1935 إلى 1939، تحصل بعد دراسته في المعهد مدة ثلاث سنوات على شهادة الأهلية، حيث كانت مرحلة مهمة لتحصيل المعارف العلمية واستكشاف المحيط السياسي في عاصمة الشرق الجزائري [2]، وفي أواخر 1949 التحق بمعهد الإمام عبد الحميد بن باديس وهناك عمل مُعلماً للغة العربية بإحدى مدارس بلدية عين ياقوت[3].

لقد بدأ العموري في ممارسة نشاطه السياسي عندما كان طالباً في قسنطينة، ثم سافر إلى المغرب الأقصى، وبعدها هاجر إلى فرنسا للعمل، واستقر في ناحية سان ميشال، حيث الكثير من العمال الجزائريين المهاجرين[4]. ويعتبر العقيد العموري من المناضلين القدماء في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية[5].

---

[1]– الرائد عمار ملاح: **قادة جيش التحرير الوطني (الولاية1)**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص42.

[2]– مقلاتي عبد الله: **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية (قامات منسية)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013،ج4، ص145.

[3]– محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954–1962)**، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث ودار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص187.

[4]– علوي محمد: **المرجع السابق**، ص 45–46.

[5]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص28.

اعتقل من طرف الدرك الفرنسي وذاق السجن هناك، وفي 1950م رحل إلى الجزائر ليحاكم بتهمة ممارسة النشاط السياسي في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا يشكل خطراً على الأمن العام لفرنسا، وحُكِم عليه بـ 6 أشهر سجناً[1]، وعقب انتهاء فترة السجن هاجر إلى فرنسا مرة ثانية واستقر في منطقة سافوا SAVOIE، بأمر من الحركة الوطنية وعين مسؤول خلية وهذا ما اكسبه خبرة ومهارة في مجال التنظيم والتسيير وتعبئة العمال المهاجرين، وفي 1952عاد إلى أرض الوطن وكان لقاؤه مع شيحاني بشير[*]، أحد قادة الأوراس سنة 1953، وتطورت علاقاتهما وجهودهما تحت قيادة مصطفى بن بولعيد[2].

لم يتمكن العموري من المشاركة في العمليات الأولى التي جرت بالمنطقة الأولى أي الأوراس رغم مشاركته الفعالة في التحضير وكذلك استعداده لها، وفي مطلع شهر سبتمبر 1955 تحققت رغبته في الالتحاق بالثورة في عين ياقوت، حيث وظّف خبرته في مجال التنظيم والتعبئة والتجنيد، وهذا ما أهله للتدرج في مراتب المسؤولية والقيادة بسرعة، حيث صرّح لأحد المناضلين قائلاً: "**الثورة كانت تحبو والآن وقفت على رجليها**"[3].

ويذكر مقلاتي عبد الله أن أول مهمة كُلِّف بها العموري مباشرة بعد التحاقه بالثورة بعد 1955هي مهمة الاتصال مع الولاية الثالثة[4]، وفي عام 1957 غادر العموري المنطقة الأولى مُتجها إلى تونس في مهمة، وهناك أسس مدرسة الكاف العسكرية لإطارات جيش التحرير الوطني،

---

[1]– مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص 146.

[*] ولد في 22 أفريل 1929 بقسنطينة، عرف باسم سي الطاهر، حفظ القرآن الكريم، انخرط منذ صغره في خلية الطلبة بمدرسة جول فيري عام 1946، انضم إلى المنظمة الخاصة 1947، وفي 1949 تحصل على شهادة الأهلية، تولى القيادة السياسية والعسكرية لمنطقة الأوراس الكبرى خلفا لمصطفى بن بولعيد، قاد معركة الجرف الشهيرة، استشهد في 2 أكتوبر 1955. ينظر: بشير بلاح: **المرجع السابق**، ص518.

[2]– علوي محمد: **المرجع السابق**، ص.46

[3]– الرائد عمار ملاح: **المرجع السابق**، ص.43

[4]– مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، 325.

وخلال وجوده تم تشكيل أول قيادة للولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في 22 مارس 1956، وعُين محمد العموري عضو قيادة أركان الولاية برتبة صاغ أول سياسي[1].

كما شارك العموري في اجتماعات المجلس الوطني بالقاهرة، وكان الممثل الوحيد للأوراس من بين 22 عضو، وكان موقفه إلى جانب العسكريين أي بمعنى آخر داعماً ومسانداً لكريم بلقاسم[2]، بحيث كان النقاش حاد في هذا الاجتماع، وأفرز صراع عنيف بين كريم بلقاسم وبوصوف من جهة وعبان من جهة أخرى[3]، وكان الاجتماع يدور حول بعض القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام، وهي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري[4].

استشهد العموري في 16 مارس 1959 بتونس، وفي 29 أكتوبر 1984 أصدرت القيادة العليا للجزائر المستقلة قرار العفو الشامل في حقه[5].

المطلب الثاني: مؤامرة محمد العموري

رغم اعتراف العديد من الدول بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا أنها تعرضت لعدة مؤامرات منذ تأسيسها، ومن بينها انقلابية محمد العموري وسميت بانقلاب العقداء أو مؤامرة العموري[6]، التي تعود جذورها إلى 4 أفريل 1958 عندما بادر كريم بلقاسم بإنشاء ما يُسمى بلجنة العمليات العسكرية منقسمة إلى لجنة عمليات عسكرية شرقية وأخرى غربية، وكانت هذه اللجنة بمثابة هيئة أركان للقوات المسلحة، والهدف منها هو توحيد قيادة جيش التحرير الوطني[7].

[1]- علوي محمد: **المرجع السابق**، ص46-47.

[2]- مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص173-174.

[3]- رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص27.

[4]- إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص47.

[5]- علوي محمد: **المرجع السابق**، ص48.

[6]- هشماوي مصطفى: **المرجع السابق**، ص113.

[7]- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص206.

كان العقيد محمد العموري قائد الأوراس أكثر قادة الشرق رفضاً لهذا التنظيم الجديد، بحيث وجه انتقادات خطيرة لكريم بلقاسم مسؤول الشؤون الحربية في قيادة الثورة[1]، لأنّ هذا الأخير سمح بتغلغل الضُباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى القيادة العُليا لجيش التحرير الوطني وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود[*]، الذي قال عنه بن طوبال بأنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم 90% من الجزائريين، وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير في معركة كادنيا في الشمال القسنطيني[2]. ويذكر العقيد علي كافي في مذكراته أن العموري كان ينتقد القيادة ويتهم البعض منهم بالجهوية ويصفهم بالطماعين في زعامة الثورة، ويضيف أنه نبه العموري حينها من خطورة كلامه وقال له: "أنت صغير ولا تعرف المسؤولية وليست لك تجربة لتقيم المسؤولين"، وحذّره عندما اتهم كريم بلقاسم و أوعمران بالجهوية وقال له:"إذا تماديت في الحديث بهذه الطريقة عن مسؤوليك فإنك ستدفع الثمن غالياً"[3]، كما ذكر أيضا لونيسي بأن العموري تألم عندما عين الكومندان إيدير مسؤولاً على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق[4].

---

[1]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص217.

[*] رائد في جيش التحرير الوطني وأمين عام للقوات المسلحة إبان الثورة التحريرية، ولد ببجاية وتعلم بها، ثم انخرط في الجيش الفرنسي وعمل به ضابط برتبة ملازم، عرف بتدينه وصلابته بين أوساط جنوده، اختاره كريم بلقاسم مستشارا له ورئيسا لديوان قيادة القوات المسلحة 1958–1960. ينظر: عبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص355.

[2]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص29.

[3]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص217.

[4]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص30.

ونتيجة لفشل القيادة العسكرية في شرق البلاد، اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 وقررت حسب عمار بوحوش عزل قادتها؛ أي نفي العقيد العموري إلى السعودية وتنزل رتبته إلى رائد، ونفي عمار بوقلاز[*] إلى السودان بعد تجريده من رتبته العسكرية ولقد نفي عمار بن عودة إلى سوريا بعد توقيفه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر، أما العقيد محمدي السعيد فقد تم إيقافه عن العمل لمدة شهر ونفيه إلى القاهرة[1]، إلا أن الزبيري يؤكد بأن العموري نُفِي إلى القاهرة، أما العقيد عمار بوقلاز ينزل إلى رتبة جندي مع تحديد إقامته بالعراق، ويمنعا من كل نشاط رسمي[2]، أما الرائد مصطفى لكحل[**]المقرب من العموري فأبعد إلى القاهرة حسب فتحي الديب[3].

ولقد رفض العقيد العموري الانصياع لقرار إبعاده إلى السعودية بل استقر في القاهرة، ويذكر فتحي الديب بأن العموري طالب بمحاكمته علنياً مبدياً استعداده لتحمل العواقب إذا ثبتت إدانته، إلا أن بلقاسم راوغ في الاستجابة لطلبه وحاول إبعاده بالقوة إلى السعودية ولم ينجح[4]، وتجمع مختلف الشهادات بأن العموري بقي على اتصال مستمر بقادة الولايات الشرقية الذين ناصروه في موقفه، وتحينوا الفرصة للتخلص من الوزراء العسكريين[5].

وفي 16نوفمبر1958، ترأس العموري اجتماعاً سرياً في منطقة الكاف، شارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكرية والسياسية، من أجل الاطاحة بالحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس

---

[*] قائد القاعدة الشرقية وأحد أبطال الثورة التحريرية، ولد في 1925بعنابة، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية، وفي سنة 1944 انضم إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، عمل على تجنيد عدة أفواج تولى قيادتها، سعى إلى ربط الاتصال بقيادة الولايتين الأولى والثانية. ينظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص370.

[1]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص473.

[2]- الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص105(هامش رقم01).

[**] اسمه زغداني لكحل، ولد ببانتة، التحق بالثورة في منطقة القبائل، وبعد استفحال الخلاف مع أوعمران نقل إلى تونس، عين في فرقة الحدود الليبية التي أنشأت عام 1957، عرف بشجاعته في المعارك، اتهم بالخروج عن أوامر قيادة الجبهة. ينظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص311.

[3]- فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص406.

[4]- **المصدر نفسه**، ص407.

[5]- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص207.

الوطني للثورة الجزائرية وتطهيره من العناصر التي دبرت الانقلاب أو شاركت فيه[1]، وشرع العموري يخطط لانقلاب عسكري كان يسعى من ورائه إلى القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة المؤقتة (بلقاسم- بوصوف- بن طوبال- محمود الشريف)، ومحاكمتهم عسكرياً لارتكابهم للجنايات التالية:

- انحرافهم عن مبادئ الثورة المعلنة في أول نوفمبر 1958.
- إبعادهم للقادة الوطنيين الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها، وإحلال عناصر مشبوهة ممن خدمت الاستعمار محلهم بهدف السيطرة على الثورة لصالحهم الشخصي.
- تراخيهم في إيصال السلاح للداخل وحجزهم للأسلحة والذخيرة مكدسة بليبيا وتونس، لاتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير للاستجابة لمطالبهم [2].

ولقد استند العموري في خطته على القوات العسكرية الموجودة تحت قيادة أحمد نواورة(*) في الولاية الأولى وعمار بوقلاز ومساعده عواشرية(**)، كما انضم إلى المعارضة الرائد جمعي سعدي الملقب بمصطفى لكحل، الذي كان طالباً في القاهرة واستطاع أن يكسب الدعم المصري[3]،لأن جمال عبد الناصر كان شديد الاستياء من الحكومة ويعتبرها بعيدة عن طروحاته العربية الإسلامية، وبالأخص من كريم بلقاسم الذي ارتاب منه كثيراً، وأعلمه أنّ الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة والذخيرة للتخلص من الحكومة[4]، كما كسب أيضاً مصطفى لكحل

---

[1]- الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص106.

[2]- فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص409.

(*) وُلِد في1920 ببانتة، تأثر بحوادث 8 ماي 1945 التي زادته عزيمة على الالتحاق بصفوف المناضلين، عرف بحزمه وحنكته في ميدان النضال، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة أصبح مرافقا دائما للقائد بن بولعيد في تنقلاته، في1957 عين عضوا بقيادة الولاية الأولى مكلفا بالاتصال والأخبار. ينظر: عبد الكريم بوصفصاف: **المرجع السابق**، ص335.

(**)الرائد عواشرية أحد العسكريين القدامى في الجيش الفرنسي، التحق بصفوف الثورة في1957، حافظ على رتبته العسكرية وأصبح نائبا لقائد القاعدة الشرقية، عارض مؤتمر الصومام وقرارات كريم بلقاسم بخصوص دخول الجنود إلى الجزائر. ينظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص393.

[3]- رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص29.

[4]- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص206.

دعم المناضل العروبي الإسلامي التونسي صالح بن يوسف المعارض لبورقيبة، والذي أراد الإطاحة به[1].

يبدو أن بن طوبال وبوصوف كانا يعلمان بتحركات العموري بحكم أن الأول وزيراً للداخلية والثاني مسؤولاً عن المخابرات الذي لا تخفى عنه صغيرة ولا كبيرة، إلا أنهما تركا الأمور تسير كما يراد لها لأن عملية الانقلاب تسمح لهما بالتخلص من منافسهما كريم بلقاسم[2].

كان من الممكن أن تنجح المبادرة، لولا تفطن المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية، وكان العموري في بيته، حيث نقل عنه: " أنّ العموري عندما كلّم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس باللهجة الشاوية فهم شلبك كل ماقاله"، وكان شلبك حسب علي كافي مُخلصاً للثورة الجزائرية، وعندما أحس بأن شيئا يحضر قد يمس الثورة تحرك وأبلغ محمود الشريف[3]، الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم، فطلب هذا الأخير من بورقيبة مساعدته في إلقاء القبض على المتآمرين ضد الحكومة المؤقتة، وأسرع الرئيس التونسي بمساعدة القوات العسكرية لأن مصيره مرتبط بإفشال المحاولة الانقلابية التي دعمها خصمه اللدود صالح بن يوسف، فألقي القبض على مجموعة لعموري وهرب البعض منهم[4]، غير أن فتحي الديب يؤكد أن محمود الشريف هو أول من اكتشف المؤامرة وأبلغ بها كريم بلقاسم، الذي وجد صعوبة في إلقاء القبض على مدبري الانقلاب، فلجأ إلى بورقيبة ليستعين بالسلطات البوليسية التونسية لإلقاء القبض على المتآمرين[5].

وبعد تحريات دامت ثلاث أشهر توصل من خلالها بن طوبال إلى جمع الأدلة اللازمة التي تثبت تورط جماعة العموري في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة، بحيث شكلت هذه الأخيرة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين، وأصدرت حُكماً بالإعدام في حق كل من العقيدين العموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل وكان هذا في 15 مارس 1959م[6]، ويرى الزبيري أن

---

[1]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص29.

[2]– **المرجع نفسه:** ص31.

[3]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص218.

[4]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص32.

[5]– فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص408.

[6]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص207.

أن المحاكمة كانت صورية فقط، لأنّ الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة قصد الاستجابة لطموحات شخصية وهذا الانحراف سوف يكون له تأثيره البالغ على مسار الثورة الجزائرية[1]، بمعنى آخر أن كريم بلقاسم كان يستعمل جميع الأساليب والطرق والحيل للتخلص من ذوي الكفاءات والخبرة الذين قد يمنعونه ويكونون عائق أو حاجز أمامه لتحقيق رغباته وطموحاته وهذا كله من أجل الاستحواذ على القيادة أو الزعامة.

ويتفق كل من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية ورابح لونيسي في اتهامهما إلى عبد الحفيظ بوصوف بأنه كان يرغب في التخلص من المتآمرين بسرعة حتى لا ينكشف دوره في التآمر معهم[2]، وللإشارة فإن مصر لعبت دوراً سلبياً في مؤامرة العموري تمثل في أنّ الرئيس جمال عبد الناصر كان يهدف إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعدم ثقته في فرحات عباس[3].

ومما سبق يتضح أن محاولة الانقلاب التي خطط لها العموري باءت بالفشل، بالإضافة إلى أنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتمدت على حكومة تونس في أول مشكل واجهته، وهذا ما أفقدها بعض مصداقيتها، فكان من المفروض أن تقوم بحل هذه المسألة بنفسها.

[1]– الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص107.

[2]– فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص408 ، رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص33.

[3]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص207.

الفصل الثاني: انعقاد الاجتماع ومجرياته

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني

المطلب الأول: الإطار الزماني

المطلب الثاني: الإطار المكاني

المبحث الثاني: أسباب انعقاد الاجتماع

المطلب الأول: سياسة شارل ديغول

المطلب الثاني: اجتماع العقداء الأربعة 6-12 ديسمبر 1958

الطلب الثالث: حادثة عميرة علاوة واستقالة الأمين دباغين 15 مارس 1959

المبحث الثالث: أطراف الاجتماع

المطلب الأول: قادة الولايات

المطلب الثاني: أعضاء قيادة الأركان

المبحث الرابع: جلسات الاجتماع وقراراته

المطلب الأول: جلساته

المطلب الثاني: قراراته

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني

المطلب الأول: الإطار الزماني

لقد شهدت الفترة الممتدة بين 1958 و 1959 تدهوراً خطيراً وهذا راجع إلى عجز الحكومة المؤقتة عن إيجاد حلول للمشاكل التي تسبّب بها ديغول للثورة، وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي موريس وشال، ولقد احتدم الصراع بين الباءات مما جعل عبد الحميد مهري يقول أن عدم فعالية الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحل الصراع بين بن طوبال وكريم وبوصوف الذين كانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات، وأمام هذا الوضع كان لزاماً على قيادة الثورة مُعالجة هذا الوضع السياسي والعسكري الخطير، فقاموا بالتحضير لعقد اجتماع، عُرِف باجتماع العقداء العشر[1].

وهناك العديد من الآراء حول تاريخ انعقاده؛ فعلي كافي قال بأنه دام 94 يوما تخللت جلساته بعض الإنقطاعات، وهذا راجع إلى الصراعات والنقاشات والخلافات حول المواضيع المطروحة التي تعود إلى مؤتمر الصومام وقبله بقليل وكادت هذه الخلافات أن تؤدي إلى مالا يحمد عقباه[2]، في حين نجد أن محمد عباس في كتابه " رواد الوطنية " ذكر بأن هذا الاجتماع استغرق 100 يوم[3].

---

[1]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص38.

[2]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص225.

[3]– محمد عباس: **المرجع السابق**، ص109.

ويتفق كل من عمار بوحوش ومحمد حربي بأن الاجتماع دام 110يوم، ويضيف حربي بأنه انعقد بين صيف وخريف عام1959[1]، أي أن الاجتماع بدأ في 11 أوت 1959 وانتهى في 16 ديسمبر من نفس السنة يعني دام حوالي أربعة أشهر[2].

وتجدر الإشارة أنه لولا استشهاد العقيدين عميروش وسي الحواس في أواخر 1959 كان سيعقد اجتماع العقداء في أواخر شهر أفريل من نفس السنة[3].

المطلب الثاني: الإطار المكاني

بعد أن أدرك قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الوضع المعقد الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس، وتفاقم الخلافات بين أعضائها اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بالدعوة إلى عقد اجتماع للتحكم في الخلافات والصراعات والسيطرة عليها وعُرِف هذا الاجتماع باجتماع العقداء العشرة[4].

إذ تقرر عقده بمقر " المالق" الكائن في العمارة رقم 02 من شارع بارمنتي بتونس العاصمة، وبقي مفتوحاً على شكل جلسات دورية[5].

وحسب فتحي الديب فإن اختيار عقد الاجتماع بتونس كان بحجة تأمين المؤتمرين والحفاظ على حياتهم معتمدين على أعوانهم وأجهزتهم في حراسة وتأمين المجتمعين وإن كان هدفهم الرئيسي هو تأمين سلامة أرواحهم[6].

أما عن سبب إقامة الاجتماع بالخارج بدل الداخل يعود إلى الفتور الحاصل في العلاقات بين مختلف الولايات الستة للثورة التحريرية، كون اجتماع بهذا الحجم يتطلب درجة كبيرة من التنسيق

---

[1]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص493 و رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص41.

[2]– إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص65.

[3]– فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص444.

[4]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص.40

[5]– مصطفى بن عمر: **الطريق الشاق إلى الحرية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص240.

[6]– فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص444.

والتعاون وهو الأمر الذي كان غائبا في تلك الفترة كانعكاس طبيعي لسياسة ديغول حيث تأثرت العلاقات بين الولايات التاريخية في مختلف المجالات[1].

ولقد شارك في هذا الاجتماع الباءات الثلاث، أعضاء قيادة الأركان وقادة الولايات (سنتطرق إليهم في عنصر أطراف الاجتماع بالتفصيل)، ولم يتخلّف عن هذا الاجتماع إلا الولاية السادسة لكونها أصبحت بدون هيكلة في ذلك الوقت وهذا لاستشهاد سي الحواس[2].

[1]– فتحي الديب: المصدر نفسه، ص445.

[2]– ميلودي سهام: **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958– مارس 1962)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سيفو فتيحة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010–2011، ص32.

المبحث الثاني: أسباب انعقاد الاجتماع

المطلب الأول: سياسة شارل ديغول

1/ أحداث 13 ماي ووصول ديغول إلى السلطة

كانت بداية ربيع 1958 جحيماً على الإدارة الفرنسية في باريس والجزائر، فالثورة انتشرت وعمّت وتطورت وتعزّزت وحققت انتصارات هائلة في الميدان رغم تكاثر عدد القوات الفرنسية وتعزيزها بمختلف الأسلحة المتطوّرة[1]. فالثورة الجزائرية أوقعت فرنسا في أزمات سياسية واقتصادية إذ قال عنها الجنرال ديغول: " كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق ...فكل إنسان يشعر أنّ اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة..."[2].

ونجد أنّ العديد من المستوطنين الموجودين بالجزائر خرجوا في مظاهرات عارمة مطالبين بإنشاء "حكومة الخلاص"؛ أي تغيير الحكومة الفرنسية. وفي 15 أفريل 1958 سقطت آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة وهي حكومة فيلكس غايار[*] بسبب عجزها في القضاء على الثورة[3].

---

[1]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص117.

[2]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص186.

[*] نوفمبر 1957 إلى أفريل 1958؛ بحيث استدعي فيليكس غايار لتأليف الحكومة بعدما اشتدت الأزمة الجزائرية. ولعل أفضل ما ميز سياسة فيليكس غايار هو كثرة هزائم فرنسا العسكرية في الجزائر، وفي المحافل الدولية، وازداد عليها الضغط، ولما فشلت هذه الحكومة أمام قوة الثورة سقطت في أفريل 1958. ينظر: بوهناف يزيد: **مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954–1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر لخضر باتنة، 2013–2014، ص56.

[3]– حميد عبد القادر، **المرجع السابق**، ص192.

ولقد فشل العديد من القادة في تشكيل حكومة جديدة منهم بيير فليملان[*] الذي قام بآخر محاولة لتشكيل حكومة جديدة باسمه أي حكومة بيير فليملان[**] وذلك في 8 ماي 1958، ولكنه لم ينجح في تقديم أعضاء حكومته للبرلمان الفرنسي يوم 13 ماي 1958[1]، وهذا ما جعل فرانتز فانون[***] يقول: " هاهي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أوّل نوفمبر 1954، في تواجه أزمة جديدة يتفق الجميع على اعتبارها بالغة الخطورة " [2].

وفي 13 ماي 1958 قام العسكريون الفرنسيون بانقلاب عسكري في الجزائر ينادي بسقوط الحكومة وتعويضها بسلطة عسكرية، ترأّس هذا الانقلاب الجنرال رؤول سالان قائد القوات في الجزائر، وجاك ماسو قائد جنود المضلات، وتوجّه هذا الأخير إلى الجنرال ديغول لفك الأزمة، وكان بيير فليملان يترأّس الحكومة الفرنسية بدلاً عن فيلكس غايار[3].

وبسرعة فائقة تطورت الأحداث في الجزائر وتشكّلت لجنة الأمن الوطني من الأوروبيين المناهضين لأية حكومة يرأسها فليملان، وتزعّم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الفرنسية الجنرال ماسو الذي بعث ببرقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوتي"[****] يطلب فيها تشكيل لجنة الأمن العمومي في باريس عوضاً عن تشكيل حكومة فرنسية، وقاموا باستدعاء

---

[*] ولد في 5 فيفري 1907، كان رئيس لحكومة فرنسا من 13 ماي 1958 إلى 28 ماي 1958. ينظر: بوهناف يزيد: **المرجع السابق**، ص153.

[**] جاءت حكومة بيير فليملان في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الاضطرابات داخل فرنسا والجرائم ولم تستطع الصمود، فسقطت بسرعة مذهلة أمام ضربات الثورة ولم تتضح سياسة بيير فليملان نظرا للسرعة التي سقطت بها. ينظر:**المرجع نفسه**، ص154.

[1]– بوحوش عمار: **المرجع السابق**، ص428.

[***] من مواليد 1925، هو طبيب نفساني وفيلسوف اجتماعي، عرف بنضاله من اجل الحرية وضد التمييز و العنصرية، خدم خلال الحرب العالمية الثانية في " جيش فرنسا الحرة "، حارب ضد النازيين، تخصص في الطب النفسي ثم عمل طبيبا عسكريا في الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، وفي 1960 صار سفير الحكومة الجزائرية المؤقتة في غانا. ينظر: مسعود الخوند: **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، دار رواد الوطنية، بيروت، لبنان، 1999، ج13، ص45.

[2]– أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص186.

[3]– إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص55.

[****] ولد في 20 مارس 1882، هو سياسي فرنسي، هو ثاني رئيس وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة من 16 يناير 1954 إلى 8 يناير 1959، توفي في 22 نوفمبر 1962. ينظر: مسعود الخوند: **المرجع السابق**، ص49.

الجنرال ديغول إلى الحكم[1]، ولقد وافق الجنرال ديغول مشترط إجراء تعديلات دستورية جوهرية تخول رئيس الجمهورية سلطات واسعة وقوية، وضعت في مشروع دستور جديد[2].

وعلى هذا الأساس تشكلت في 14 ماي 1958 حكومة في باريس برئاسة فليملان وهذا بعدما نال ثقة البرلمان بـ: 462 ضد 112صوت، وسلطة أخرى في الجزائر يتزعمها الجنرال ماسو. وفي 17 ماي 1958 وصل جاك سوستال إلى الجزائر، وبدأ يخطط بالتعاون مع الجنرال سالان لعودة ديغول إلى الحكم وإقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول بأي طريقة. ولقد توسط غي مولي[*] بين الحكومة والجنرال ديغول وذلك حتى يتم السيطرة على الجيش الذي بات يهدّد النظام هناك في فرنسا؛ أي حتى لا يقوم بهجوم مفاجئ على فرنسا، وفي مؤتمر صحفي للجنرال ديغول يوم 19 ماي 1958 أعلن هذا الأخير عن تشكراته للجيش الذي حافظ على الأمن في الجزائر واستعداده لإنقاذ فرنسا من هذه الأزمة[3].

أمّا عن رد فعل الثورة على هذا الانقلاب فلم تكن واقفة موقف المتفرّج على ما يحدث على الصعيد الداخلي في الجزائر والخارجي في فرنسا، وفي 15 ماي 1958 أعلن المجاهدون موقفهم إزاء حركة التمرد العسكرية هذه أو الانقلاب، على لسان مدير جبهة التحرير الوطني محمد لمين دباغين في تصريح قال فيه: " إنّ حركة التمرّد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتتابعة التي لم تستطع فرض سلطتها عل الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر[4].

---

[1]- بوحوش عمار: **المرجع السابق**، ص429.

[2]- بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ج2، ص88.

[*] ولد في 31 ديسمبر 1905، رئيس حكومة فرنسا من 30 جانفي 1956 إلى 21 ماي 1957، تزعم الاتجاهات الاشتراكية، حارب ثورة الجزائر وتواطأ مع إسرائيل وبريطانيا في شن حرب السويس1956، عمل من أجل وحدة أوروبا، شارك في أول حكومة ديغولية، اعتزل الحياة السياسية في 1969، توفي في 3 أكتوبر 1975. ينظر: مسعود الخوند: **المرجع السابق**، ص30.

[3]- بوحوش عمار: **المرجع السابق**، ص429-430.

[4]- أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص188.

وفي 23 ماي استولى العسكريون على السُّلطة في جزيرة كورسيكا وهدّدوا الحكومة بالاستيلاء على فرنسا ذاتها[1]. وفي اجتماع قصير لمجلس الوزراء برئاسة فليملان يوم 28 ماي 1958 اعترف هذا الأخير بأنّه من المستحيل تجنّب الحرب الأهلية، وأنّ الحل الوحيد هو تسليم السلطة للجنرال ديغول بطريقة قانونية مثلما يطلب ديغول، وهكذا قدَّم إلى رئيس الجمهورية استقالة حكومته مع بقائها في الحكم إلى غاية الاتفاق على تسليم زمام القيادة الشرعية لديغول[2].

وفي نهاية الأمر تدخّل كوتي وطلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة بشرط أن يأتي إلى البرلمان ويقف أمام النواب ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة، وفي 1 جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 ضد 224 صوت على تعيين ديغول رئيساً للحكومة الفرنسية وزعيماً يجسد وحدة الأمة الفرنسية، وفي اليوم التالي وافق البرلمان بأغلبية 350 ضد 163 صوت على إلغاء وجوده، وفي 28 سبتمبر 1958 انهارت الجمهورية الرابعة وقامت الجمهورية الخامسة[3].

2/ المخطط العسكري أو مشروع قسنطينة:

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ ديغول إلى خطة جديدة لعله يحقق بها ما فشل به غيره، وتمثلت خطته في مشروع قسنطينة[4]، وهو عبارة عن مشروع اقتصادي واجتماعي مزعوم عرضه ديغول يوم 3 أكتوبر 1958 بقسنطينة أثناء زيارته الثانية للجزائر (2-5 أكتوبر 1958)، بهدف امتصاص نقمة الجزائريين ومحاولة إرجاع أصل الثورة لاعتبارات مادية، وعزلها عن الجماهير، أي بمعنى آخر عزل الشعب عن الثورة ولهذا يعتبر جزء من السياسة الإستراتيجية الديغولية للقضاء على الثورة التحريرية التي أطاحت بالجمهورية الرابعة[5].

---

[1]- بشير بلاح: **المرجع السابق، ج2**، ص88.

[2]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص430.

[3]- **المرجع نفسه**، ص431.

[4]- أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص193.

[5]- بشير بلاح: **المرجع السابق، ج2**، ص47.

ويضيف عمار بوحوش أن الهدف من هذا المخطط الاقتصادي هو إيجاد 400.000 وظيفة جديدة للمسلمين، وتوزيع 250.000 هكتار على الفلاحين الجزائريين، أي أنه يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين[1]، لكن المتأمل في عرض ديغول للمشروع وأهدافه يرى أنه يريد من وراء هذا المشروع:

– أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج أي إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي.

– كان يهدف إلى خلق طبقة برجوازية في المدن تستطيع أن تقف في وجه الفلاحين وتسمى بالقوة الثالثة.

ولقد رفض الجزائريون هذا المشروع بتوجيه جبهة التحرير الوطني التي جندت طاقاتها ضده بإصداره المناشير، وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير[2].

وبعدها شرع الجنرال ديغول في المخطط العسكري بتعيين قائد جديد، وهو الجنرال موريس شال الذي أصبح هو القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر، وهو مقبول للأوروبيين وذلك بسبب خططه الجهنمية للقضاء على الثورة الجزائرية[3]. وبدأ الضباط الفرنسيون يفكرون في خطة تساعدهم للقضاء على الثورة، وبعد تأمل خرج عليهم الجنرال شال ببرنامج سمي باسمه، ويعتمد هذا البرنامج على حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بالعملية في جهة ما وقيامها بالهجوم على مواقع معينة بعد حصارها ومراقبتها وتطهيرها منطقة بعد منطقة، وكلما انتهت من منطقة تتنقل إلى الأخرى المجاورة لها، وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري وبالتالي تكون قد قضت على الثوار بصفة نهائية وتخلصت من إزعاجهم للقوات الفرنسية[4].

---

[1]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص435.

[2]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص195.

[3]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص436.

[4]– إدريس خضير: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ج2، ص286.

وسطر الجنرال شال برنامجه حسب الخطة التالية والمتمثلة أولاً في تهدئة الولاية الخامسة ثم جبال الونشريس بين الولاية الرابعة والخامسة، فجبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، ثم تهدئة الولاية الثالثة وأخيراً الولاية الثانية[1]، ولقد حشد الجنرال شال قوات ضخمة مجهزة بكل أنواع الأسلحة من بنادق ورشاشات ومدافع ودبابات وطائرات ومروحيات وغيرها[2].

إلا أنه حسب أزغيدي فإن برنامج شال العسكري فاشل منذ بدايته وذلك لأن الجنرال أقام مشروعه على نظرية كانت ظروف الثورة قد تجاوزتها، والمتمثلة في أن كل ولاية مستقلة عن الأخرى، وأن جيش التحرير قد أصبح جيشاً منظماً له قيادة عُليا تشرف على كل الولايات وتنسق فيما بينها وهذا مالم يحسب حسابه الجنرال شال[3].

وأكبر دليل على فشل هذا المشروع نجده في قول أحد ضباط فرنسا المشاركين في العمليات الذي نشرته صحيفة لومانتيه الفرنسية في عددها الصادر 1959/7/8:

" الحقيقة أن جبهة التحرير منظمة حتى داخل مراكز التجمع، ويجب أن تعرفوا ما يختفي وراء البلاغات الفرنسية من حقائق، فقد سمعتم من غير شك عن العمليات الكبرى التي جرت في جبال الونشريس وعن نجاحها، والواقع أننا لم نتعمق في المناطق المعينة أكثر من 25 كلم ولم نحصل على أية نتيجة جدية من الناحية العسكرية فهي محرمة على جنودنا، فلا يضع فيها واحد منا قدمه..."[4].

وهذا ما جعل الجنرال ديغول يعلن في الخطاب الذي توجه فيه إلى الشعب الفرنسي، يوم 16 سبتمبر 1959 وقال فيه، بأن الوقت قد حان لاعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم أي أنه اعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره[5].

---

[1]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص196.

[2]– إدريس خضير: **المرجع السابق**، ص286.

[3]– أزغيدي محمد لحسن: **المرجع السابق**، ص201.

[4]– إدريس خضير: المرجع السابق، ص289.

[5]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص438.

المطلب الثاني: اجتماع العقداء الأربعة أو اجتماع الداخل (6-12 ديسمبر 1958)

دعا العقيد عميروش[*] قائد الولاية الثالثة قادة الولايات إلى اجتماع فيما بينهم للتنسيق حول مسألة الأسلحة التي قلَّ دخولها إلى الجزائر وتحذيرهم من تسلل وتغلغل عناصر موالية للاستعمار إلى داخل الثورة لتحطيمها، ولم يكن يعلم العقيد عميروش أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية ومُخططاً دبره GOUDER ونفذه الكابتن LEGER باتقان، والهدف من ورائه هو زرع الشك و البلبلة في صفوف المجاهدين وعُرفت هذه العملية بقضية الزرق أو لابلويت التي كانت في شهر جويلية1958[1].

ويذكر علي كافي في مذكراته أن العملية بسيكولوجية محكمة وخطيرة، جُند لها بعض العملاء فأوعز إلى العقيد عميروش بأن عناصر من ضباطه وجنوده وخاصة المثقفين والطلبة الذين التحقوا بولايته والقادمين من العاصمة هم على اتصال وثيق بالجيش والإدارة الفرنسية، وبدأت عملية التشكيك خاصة بين المثقفين وجماهير الشعب من جنود وغيرهم، ثم بين الجنود ومسؤوليهم وأخيراً بين المسؤولين فيما بينهم، وتمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه، فسارع دون تحري ولا تعمق ولا تدبر بإقامة محاكمات صورية واستعجال الإعدامات، فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 من الضحايا أغلبيتهم من المثقفين، وامتدت العدوى سريعا إلى الولاية الرابعة، حيث ذهب ضحيتها حوالي 500 شخص[2]. ولقد فسر بن يحي عملية لابلويت هذه بتأثير بعض القادة في الولاية الثالثة على عميروش بهدف تصفية بعض المثقفين والمتعلمين خوفاً من أن ينافسوه على القيادة مستقبلاً[3].

---

[*] وُلد آيت حمودة عميروش في 31 أكتوبر 1926 بتيزي وزو، من أسرة فقية فلاحية، التحق بكتاب القرية لتعلم القرآن الكريم والقراءة والكتابة، انخرط في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مارس النشاط السياسي وتعرض للملاحقة والمتابعة ثم الاعتقال من طرف الشرطة الفرنسية، ثم أطلق سراحه، التحق بجبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة، في 1957 عين قائد للولاية الثالة برتبة صاغ ثاني COLONEL. ينظر: محمد علوي: **المرجع السابق**، ص98-101.

[1]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص34.

[2]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص123-124.

[3]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص35.

ويرى الطاهر سعيداني في مذكراته أن عقد هذا الاجتماع يعود إلى ازدياد هجمات العدو في الولايتن الثالثة والرابعة اللتين كانتا تطالبان القيادة في الخارج بالمزيد من الأسلحة لمواجهة عمليات التمشيط الواسعة، إضافة إلى نقص التسليح والتموين بسبب الخطوط المكهربة أي خطي شال وموريس[1].

قام عُقداء الداخل بعقد الاجتماع الذي دعا إليه عميروش ما بين 6 و12 ديسمبر من سنة 1958 في جبل أولاد عسكر قرب الطاهير جيجل الولاية الثانية[2]، بحضور كل من:

- العقيد آيت حمودة عميروش: عن الولاية الثالثة (القبائل)
- العقيد سي محمد بوقرة: عن الولاية الرابعة (الجزائر)
- العقيد أحمد بن عبد الرزاق: عن الولاية السادسة (الصحراء)
- الرائد عبيدي الحاج لخضر: عن الولاية الأولى (الأوراس النمامشة)

ولقد تغيبت عنه الولاية الثانية رغم أنه وقع على ترابها وكذا الولاية الخامسة[3]، وحسب محمد حربي يعود رفض كل من علي كافي والعقيد لطفي حضور الاجتماع لأنّ الأول موالي لبن طوبال والثاني لبوصوف، وبالتالي خشيا أن يكون هدف مبادرة عميروش يجعل بلقاسم كريم قائد الثورة، وقد اعتبر علي كافي أن اجتماع الولايات مناورة من بلقاسم كريم نفذها عميروش[4].

ويذكر علي كافي بأن عميروش أراد بعقده هذا الاجتماع الظهور بأنه هو زعيم الثورة في الداخل، لأنه كان وراء انقاذها من الموت، بعدما طهر صفوفه من العملاء في قضية لابلويت ولم يكن يدري أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية[5]، لكن رابح لونيسي يرى بأن دعوة عميروش

---

[1]- سعيداني الطاهر: **المصدر السابق**، ص200.

[2]- علوي محمد: **المرجع السابق**، ص101.

[3]- بوعريوة عبد المالك: **المرجع السابق**، ص121.

[4]- حربي محمد:**المصدر السابق**، ص196.

[5]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص142.

لاجتماع قادة الداخل ما هي إلا محاولة منه للتنسيق بين قادة الولايات من أجل مواجهة مشكل نقص الأسلحة والضعف الذي تعاني منه الثورة خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم[1].

تمثل جدول أعمال الاجتماع في:

* عرض حال الثورة وبحث إمكانية التنسيق بين الولايات لمواجهة الخطط العسكرية التي أقدم على تنفيذها الجنرال ديغول.

* كان الاجتماع يرمي إلى التعبير عن عدم الرضا، وتراكم المشاكل وتفاقم الصعوبات.

* اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح إذا عجزت القيادة في الخارج عن توفيره.

* دراسة مشكلة عزلة الولايات في الداخل عن الخارج وضرورة تكوين هيئة التنسيق بين الولايات[2].

وخلال الاجتماع أخذ عميروش الكلمة وذكر الحاضرين بمبدأ الصومام الأساسي أولوية الداخل على الخارج، فقال أنه حان الوقت للبرهنة لوزراء الحكومة المؤقتة أن الذين يحاربون العدو بالسلاح هم الأولى بقيادة الثورة، بعدها تحدث عن سلوكات هؤلاء الوزراء فقال أنهم يفضلون السياسة على الحرب، لذلك اقترح ضرورة إيجاد إستراتيجية جديدة للثورة، وبالفعل استطاع أن يتحصل على موافقة كل القادة الذين حضروا الاجتماع[3].

ومن بين أهم القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة هي:

* ضرورة حفر ممرات تحت الأرض بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح عبرها إلى الداخل مما يتطلب إمكانيات تقنية هائلة يجب على الحكومة المؤقتة توفيرها بأي ثمن.

---

[1]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص36.

[2]- بوعريوة عبد المالك: **المرجع السابق**، ص121.

[3]- سعيداني الطاهر: **المصدر السابق**، ص201.

* طلب العقداء الأربعة الحكومة المؤقتة بدخول الجزائر خاصة وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم الذي يجب أن يكون مكانه داخل البلاد وليس خارجها في نظرهم[1].

اختتم الاجتماع بتوقيع الحاضرين من قادة الولايات وأرسلت محاضره إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائد عمر أوصديق، ولقد تسلمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور واستمعت إلى الشروح التي قدمها عمر أوصديق، وفي ذات السياق ذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عميروش عازم على ألا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد وهو فرحات عباس، أما المسؤولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وستستند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال قد يكون عميروش نفسه[2].

ولقد اختار عميروش رفيقه سي الحواس للذهاب إلى تونس للاتصال بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتبليغها بقرارات اجتماع عقداء الداخل، وما أن وصل العقيدين إلى جبل ثامر ببوسعادة حتى حاصرت القوات الاستعمارية الجبل وسقط العقيدان في ميدان الشرف يوم 29 مارس 1959، وبقيت تلك القرارات مجرد حبر على ورق[3].

المطلب الثالث: حادثة عميرة علاوة واستقالة الأمين دباغين:

لقد واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العديد من المشاكل منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1959، من صراع حول القيادة وانقلابية محمد العموري، وهناك أحداث أخرى أدت إلى زيادة الخلافات والمشاكل داخل بنية الثورة، ومن أهمها حادثة عميرة علاوة الذي يعتبر من أبرز المناضلين في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان صديقا للدكتور دباغين، ثم التحق بالثورة بعد انطلاقها مباشرة[4]، ولقد طُرد من PPA– MTLD بعد تبعات الأزمة البربرية

---

[1]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص36.

[2]– أحمد مسعود سيد علي: **اجتماع عقداء الداخل 12/6 ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية (الخلفيات والتداعيات)**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع 3، المسيلة، 2017، ص211.

[3]– علوي محمد: **المرجع السابق**، ص101–102.

[4]– بوحوش عمار: **المرجع السابق**، ص485.

سنة 1949، وكان يرى بأن انتخاب فرحات عباس على رأس الحكومة بمثابة "وصمة عار" [1]؛ أي أنه كان من المناضلين المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة، وفي 1958 عين موظفا ضمن بعثة الجبهة في بيروت تحت سلطة إبراهيم كبوية المناضل السابق في حزب عباس، وكان عميرة ينتقد عباس وأصدقاءه متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة لأعضاء الحكومة ورئيسها[2].

ويذكر رابح لونيسي بأن عميرة علاوة قد تصدر قائمة المنتقدين لرئيس الحكومة المؤقتة ووصفه أيضا بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ثم تحريفها وهذا خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره، فاضطر الأمين دباغين المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى لبنان لكنه لم يكتف عميرة علاوة عن انتقاداته اللاذعة هناك[3].

ولقد تضاربت الآراء والكتابات حول هذه الحادثة، فقد ذهب توفيق المدني إلى تصوير القضية بصورة غامضة بدت وكأنها حادثة " انتحار"، حيث ذكر أنه كان برفقة مجموعة من الإطارات في انتظار موعد مع فرحات عباس في مكتب هذا الأخير بالقاهرة، وعندما اشتد الجدل والخصام بين رئيس الحكومة المؤقتة وعلاوة عميرة الذي كان يستعمل عبارات وقحة وسوقية – حسب رواية المدني– في شتم فرحات عباس، سمعوا ضجة وصخباً، وعندما دخلوا وجدوا فرحات عباس مصفر الوجه ومكفهر السريرة، ثم قال لهم بصوت خافت متهجد " لقد ألقى اللعين بنفسه من النافذة "[4]، لكن فتحي الديب قال بأنّ مندوب الحكومة الجزائرية قد قام في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم 10 فيفري 1959 بإبلاغ البوليس والنيابة عن واقعة انتحار أحد الجزائريين المدعو عميرة علاوة وذلك بإلقائه بنفسه من الدور الخامس لمبنى الحكومة

---

[1]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص220.

[2]– بلحاج صالح: **جذور السلطة في الجزائر(الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965)**، بن مرابط للنشر والتوزيع، 2014، ص43.

[3]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص39.

[4]– خيثر عبد النور: **تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1954–1962)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص340.

الجزائرية وقامت النيابة بسماع أقوال الشهود الذين قدمتهم الحكومة ليشهدوا بأن المذكور تنتابه حالات عصبية من آن لآخر، وأنه ألقى بنفسه منتحرا إحدى هذه النوبات[1].

ويذكر عمار بوحوش بأنه تم تقديم تقرير إلى فرحات عباس خلاصته أن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة، ويتهم فرحات بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، فقام فرحات عباس بتحويل التقرير إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي استدعي عميرة علاوة إلى القاهرة أين قابله فرحات عباس وبعض الموظفين وتشاجروا مع عميرة الذي عثر النّاس عليه جثة ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة المؤقتة بالقاهرة الواقع في االعمارة رقم 4 مديرية التحرير غاردن سيتي[2]، وهنا يذكر فرحات عباس أن حادثة عميرة علاوة هي انتحار عكس الأمين دباغين الذي اتهم عباس فرحات ورجل المخابرات بوصوف باغتيال صديقه عميرة علاوة، الذي كان يتهم الحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد الحول للمشاكل العويصة التي كانت تعاني منها الثورة[3].

فانتهز كريم بلقاسم الفرصة لكي يحقق هدفه المتمثل في رئاسة الحكومة المؤقتة وإبعاد منافسيه أي إبعاد بن طوبال وبوصوف وكذا فرحات عباس من الرئاسة والحلول محله، وذلك مالم يتوصل إليه بسبب معارضتهم[4]، ولقد استنتج محمد حربي في كتاب" الآفلان والسراب والحقيقة " أن القادة الثلاث في الحكومة المؤقتة سحبوا البساط من تحت أرجل الرئيس فرحات عباس واستحوذوا على سلطة القرار[5].

لقد أدت تلك الواقعة التي اشتهرت في الكتابات التاريخية بتسمية قضية عميرة علاوة إلى استقالة الدكتور الأمين دباغين من منصب وزير الخارجية الذي كان يشغله احتجاجاً على الجريمة التي طالت صديقاً حميماً له، ويذكر أحمد توفيق المدني أن الأمين دباغين لم يتقبل ما أعلنته

[1]– فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص423.

[2]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص485.

[3]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص27.

[4]– **المرجع نفسه**، ص39.

[5]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص221.

الشرطة المصرية حول القضية فتقدم إلى الحكومة هناك يطالب إعادة فتح التحقيق واستمر في اتهام فرحات عباس بارتكاب الجريمة[1].

كما استاء كريم بلقاسم من تعاون فرحات عباس مع بوصوف، وتأزمت العلاقات بين الأمين دباغين وفرحات عباس إلى درجة أن يوم 10 فبراير 1959 لم يمت فيه عميرة علاوة فقط وإنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة[2].

ويذكر علي كافي بأن الأمين دباغين قدم استقالته الرسمية[*] وقال فيها بأن خلافات حول قضايا مبدئية ومنهجية بالإضافة إلى إشكالات عديدة ازدادت عُنفاً أكثر فأكثر هي التي دفعتني إلى تقديم استقالتي كتابياً يوم 15 مارس1959[3].

---

[1]– خيثر عبد النور: **المرجع السابق**، ص341.

[2]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص485.

[*] أنظر **الملحق**02، ص92–95.

[3]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص221.

المبحث الثالث: أطراف الاجتماع

لقد ضم هذا الاجتماع مجموعة من قادة الداخل ومجموعة أخرى من قادة الخارج، وفي بداية الأمر رفض العقيد لطفي مشاركة الباءات الثلاث[*] في الاجتماع لأنه لا يمكن اعتبار أي واحد منهم بمثابة حكم ماداموا هم أطراف في النزاع القائم بين الحكومة المؤقتة، وهذا معناه عدم الاعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة ووزراء القوات المسلحة، والاتصالات والمخابرات والداخلية، لكن بعد أخذ ورد سمح لهم بالمشاركة[1]. ولقد تضاربت الآراء حول من يحق له حضور هذا الاجتماع، ففريق بزعامة كريم بلقاسم يرى ضرورة إشراك الضُباط الفارين من الجيش الفرنسي أمثال الكومندان ايدير مولود، بينما يرى فريق آخر عدم جدوى إشراك هذه الفئة معبرين عن رفضهم القاطع للمقترح الذي تقدم به هذا الأخير ونقصد هنا بن طوبال وبوصوف ليتم الاتفاق على مشاركة عشرة عقداء [**]هم[2]:

المطلب الأول: قادة الولايات

1/ هواري بومدين:

اسمه الحقيقي هو محمد إبراهيم بوخروبة[3]، وُلد بتاريخ 23 أوت 1932 بدوار بني عدي بلدية حساينية ولاية قالمة، من عائلة فلاحية، حفظ القرآن الكريم بمسقط رأسه، درس في إكمالية محمد عبده حاليا[4]، التحق بالثورة عام 1955م، عين قائدا للولاية الخامسة في 1957م برتبة عقيد خلفاً لعبد الحفيظ بوصوف، ثم أصبح قائد لأركان الجيش بالقطاع الغربي، بعد الاستقلال اختير وزيرا للدفاع، وفي 1960 أصبح قائداً لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في

---

[*] وتم التطرق إليهم في الفصل الأول، ص20-21.

[**] أنظر **الملحق 03**، ص96.

[1]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص493.

[2]- رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص40.

[3]- مقلاتي عبدالله: **المرجع السابق**، ص130.

[4]- حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص 310.

مؤتمر طرابلس، وفي 19 جوان 1965 أطاح بنظام بن بلة كرئيس مجلس الثورة وعلى رأس الدولة إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978م[1].

2/ العقيد لطفي:

وُلد في السابع ماي 1934 بمدينة تلمسان، أدخله أبوه المدرسة الابتدائية الخاصة بالأهالي ونال بها الشهادة الابتدائية، انخرط في النشاط الطلابي الثوري، تجند العقيد لطفي في جيش التحرير الوطني، ساهم بفعالية في توطيد نشاط جبهة التحرير الوطني بتلمسان، وقد أشرف على توطيد النشاط الفدائي للثورة [2]، وفي سنة 1952 طُلب منه تدريس أطفال القرية بالمدرسة الحرة التي أعدتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وفي سنة 1953 عاد من جديد إلى مسقط رأسه، وذلك في فترة أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان قد انخرط بها منذ مدة، وصار عضواً نشطاً باللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم رُقي، في 7 ماي 1957، إلى رتبة "رائد" بمنطقة أفلو واتخذ اسماً جديداً بهذه المناسبة وهو "لطفي"، وفي 1958 يُرقى إلى رتبة عقيد، قائد للولاية الخامسة خلفاً للعقيد هواري بومدين[3].

3/ عبيدي الحاج لخضر:

هو عبيدي محمد الطاهر المعروف بـ" الحاج لخضر"، وُلد في 1916م بقرية أولاد شليح بلدية عين التوتة مقر الدائرة ولاية باتنة، وهو من عائلة فلاحية فقيرة تسعى جاهدة للحصول على الرزق[4]. تربى منذ صغره على حب الوطن، انخرط في المنظمة السرية وكان مُقرباً من بن بولعيد، فلقد كلف ليلة الفاتح نوفمبر1954م بالهجوم على الثكنة العسكرية بباتنة، في 1958م عين مسؤولا عن الولاية الأولى أي الأوراس النمامشة، ختم مسيرة حياته بإنجاز مشروع خيري هام هو مسجد أول نوفمبر ومعهد علوم الشريعة بمدينة باتنة، توفي في 24 جويلية 1998م[5].

---

[1]– العمامرة سعد بن البشير :**المرجع السابق**، ص219–220.

[2]– مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص136.

[3]– العقيد لطفي: **نصوص وشهادات وثائق**، بمساعدة كمال الدين كازي أول، 2010، ص8–11.

[4]– علوي محمد: **المرجع السابق**، ص54.

[5]– مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص27–28.

4/ سعيد يازوران:

هو محمد يازوران المدعو" بريروش" الاسم الثوري له هو "سي السعيد"، وُلد في 18 فيفري 1912 بعزازقة ولاية تيزي وزو، من عائلة متوسطة الدخل، في سن الثامنة دخل المدرسة لتعلم اللغة الفرنسية وتحصل على الشهادة الابتدائية، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري في 1942[1]، أسندت إليه عملية العصفور الأزرق وهذا لكفاءته الحربية و ماقدمه في النضال وشدة كتمانه للسر وبالفعل نجحت العملية، وفي 1956 تمت ترقيته إلى رتبة ضابط ثاني (نقيب)، عُين قائداً على الولاية الثالثة أي منطقة القبائل في1957، تولى العديد من المهام من بينها أنه كان مكلف بإرسال المال والسلاح للولاية الثالثة إلى غاية الاستقلال، تُوفي العقيد يازوران في 6 جانفي 1988 [2].

5/ سليمان دهيليس:

الملقب بـ "سي الصادق"، وُلد في 14 فيفري 1920 بقرية آيت برجل بلدية واضية ولاية تيزي وزو[3]، هو قائد الولاية الرابعة ومساعد هواري بومدين في قيادة جيش منطقة الحدود الغربية، جُند طوال فترة الحرب العالمية الثانية في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية، انخرط في حزب الشعب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية[4]، التحق بجيش التحرير الوطني في أواخر ديسمبر 1954م، وعُين مسؤولاً على ناحية جنوب جرجرة في أركان المنطقة الثالثة، عُين قائداً للولاية الرابعة خلفاً للعقيد عمار أوعمران في مؤتمر الصومام وأصبح قائداً لها سنة 1957م، ثم أصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى غاية 1962م[5].

---

[1]- مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص67.

[2]- علوي محمد: **المرجع السابق**، ص94-96.

[4]- **المرجع نفسه**، ص121.

[4]- بوصفصاف عبد الكريم، **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار مداد يونيفار سيتي براس، د.س، ج2، ص190.

[5]- مقلاتي عبد الله، **المرجع السابق**، ص275.

المطلب الثاني: أعضاء قيادة الأركان

1/ كافي علي:

وُلد علي كافي في 7 أكتوبر 1928م بمزرعة قرب الحروش في المكان المُسمى بـ "مسونة" عمالة قسنطينة (ولاية سكيكدة حالياً)، هو من عائلة ريفية محافظة[1]، حفظ القرآن الكريم، درس بمسقط رأسه ثم انتقل إلى الكتانية بقسنطينة عام 1947م، وجامع الزيتونة في 1950م لإكمال دراسته، انخرط في حزب الشعب الجزائري، في بداية 1955م التحق بصفوف جيش التحرير الوطني، شارك في مؤتمر الصومام، عين في خريف 1956م قائد للولاية الثانية خلفاً لبن طوبال، تمت ترقيته في 1957م إلى عقيد مسؤول عن الولاية الثانية، وعُين في سبتمبر 1961 ممثلاً لجبهة التحرير في القاهرة وفي الجامعة العربية[2].

2/ محمدي السعيد:

وُلد السعيد محمدي بناحية الأربعاء نات إيراثن بتيزي وزو في 27 ديسمبر 1912م، يُعرف بـ "سي ناصر"[3]، له مستوى المرحلة الابتدائية، دخل المدرسة الفرنسية، انخرط في نجم شمال إفريقيا عام 1936م، اعتقل في 1944م بتبسة وسُجن بتازولت وأُفرج عنه 1952م، التحق بجيش التحرير الوطني عام 1955م، عُين قائداً للولاية الثالثة أي منطقة القبائل بدلاً عن كريم بلقاسم عام 1956م، في أفريل 1958 عُين على رأس قيادة العمليات العسكرية (كوم)، ثم أصبح قائداً للأركان بالحدود الشرقية بعد تشكيل الحكومة المؤقتة واستمر بهذا المنصب إلى غاية 1960م، شغل منصب وزير دولة في الحكومة المؤقتة الثانية والثالثة، وبعد انقلاب 19 جوان 1965 تم تعيينه عضواً في مجلس الثورة[4].

---

[1]- كافي علي: **المصدر السابق**، ص15.

[2]- بوصفصاف عبد الكريم: **المرجع السابق،ج2**، ص484-485.

[3]- علوي محمد : **المرجع السابق**، ص90.

[4]- عباس محمد: **الحلم والتاريخ (1930-1962)**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص373.

المبحث الرابع: جلسات الاجتماع قراراته

المطلب الأول: جلساته

لقد بدأت جلسات الاجتماع أي اجتماع العقداء العشرة في تونس، وكانت منذ البداية تفتقد لزعيم موجه ومنظم لأشغال الاجتماع وهو ما أدى إلى انقسام السُّلطة الرئاسية إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل الباءات الثلاث.

القسم الثاني: يشمل القادة الميدانيين لجيش التحرير الوطني.

وكل واحد من هؤلاء العقداء كان يرى أنّ قرار أو رأي الطرف الآخر هو سبب الأزمة فكان المجال مفتوحاً لتبادل الاتهامات[1]، وأبرز مثال على ذلك نجده عندما عقدت اللجنة بكامل أعضائها أول اجتماع لها وقبل انطلاق أشغالها تفاجئت بدخول الثلاثي: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوضوف ولخضر بن طوبال إلى قاعة الاجتماع، وأخذوا أماكنهم بين المجتمعين، فسكت الجميع إلى أن كسر ذلك الصمت الشهيد لطفي بتوجيه الكلام إليهم: " إنكم فشلتم في حل المشاكل فيما بينكم وسلمتم الأمور برضاكم إلى هذه اللجنة فأرى إذن أنه لا مكان لكم بيننا... وإن قررتم الحضور فسأدعو كل أعضاء الحكومة للحضور التي أنتم ضمن أعضائها[2].

ويذكر مصطفى هشماوي بأن كريم غادر القاعة بغضب وانفعال وهو يسب ويشتم وتبعه رفيقيه بوصوف وبن طوبال وتوجه رأسا إلى مكتبه ويقال أنه قام باستدعاء بعض أنصاره وفعلاً تبين في الأيام الموالية أنه كان يتردد عليه جماعة من المقربين إليه، خاصة مولود إيدير، محمد زرقيني، أحمد بن الشريف، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان. مع العلم أن كلهم قدموا من الجيش الفرنسي[3].

---

[1] –Meynier Gilber: **L'Histoire Intérieur de FLN (1954–1962)**,éd Casbah, Alger,2003,p364.

[2] – حربي محمد: **المرجع السابق**، ص206.

[3] – مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص177.

وفي الأخير تم استدعائهم للمشاركة وأول القضايا التي طرحت في اجتماع العقداء هي استقالة الدكتور الأمين دباغين من الحكومة المؤقتة، بحيث قال الباءات الثلاث بأنه لم يكن يحترم الأوامر وأنه لا يمتثل للتعليمات، وأنه عصبي، عنيد، ولم يكن في مستوى مسؤوليته، ويقول الباءات الثلاث أنهم يضعون هذه الأزمة أو المشكلة بين أيديكم قرروا ما تشاؤون ونحن معكم[1].

وكان بومدين أول من تكلم وقال: " إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية"، لكن علي كافي قاطعه ووجه إلى الداعين للاجتماع " بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر"، وبعد خروجهم توجه علي كافي إلى بومدين قائلا: " أنا شخصياً وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده إنها ليست أزمتنا إننا قدمنا لنطرح مشاكلنا وإذ بهم يفاجئوننا بأزمة أنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم وشكلوا الحكومة دون استشارة المجلس الوطني للثورة، ولهذا رأى علي كافي بأن هذه الأزمة يجب أن تعرض على مجلس الثورة ثم يتقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت إلى الأزمة، فليس من صلاحياتنا كقادة ولايات حل هذه الأزمة، إنها ليست أزمتنا إننا لا نتركهم يتبرؤون دون عقاب، وكان العقيد لطفي على رأس الموافقين على الكلمة، كما وافق بومدين الذي قال إذن نبلغ الجماعة أي الثلاثي بموقفنا هذا[2].

أما القضية الثانية التي تناولت في هذا الاجتماع هي تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يجب إعادة تشكيله أو توسيعه ومنه ستنبثق حكومة مؤقتة جديدة بالإضافة إلى صياغة برنامج وقوانين أساسية جديدة لجبهة التحرير الوطني[3].

ويضيف العربي الزبيري بأنه تمت مناقشة قضية دخول جيش الحدود وقيادته إلى الولايات وتعزيزها خاصة بعد النتائج المترتبة عن خطي شال وموريس، بالإضافة إلى رجوع القيادة العليا

---

[1]- Meynier Gilbert et Mohammed harbi: **Le FLN document et histoire (1954-1962)**, éd Casbah,Alger, 2004, p364.

[2]- علي كافي: **المصدر السابق**: ص253-254.

[3]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص41.

إلى أرض الوطن، كما تقتضي المبادئ التنظيمية المنصوص عليها في وثيقة وادي الصومام، أي أن تكون كل القيادات العليا في الداخل[1].

وتم التطرق في جلسات العقداء العشر إلى فكرة توحيد جيش التحرير الوطني تحت إشراف قيادة موحدة، وهذا بعد استعراض الأسباب التي أدت إلى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية (الشرقية والغربية) في الفترة الممتدة من 9 أفريل إلى 9 سبتمبر 1958، وكان رد الفعل تجاه هذا الطرح عادي بحيث ظهرت مواقف متباينة وهو ما أدى إلى أجراء عملية تصويت[2].

وفي الأخير يمكن القول بأن جلسات الاجتماع تميزت بالصراع والفوضى والاستياء العام في القيادة.

المطلب الثاني: قراراته

بعد مئة يوم من النقاشات والدسائس بين العقداء العشر توصلوا في الأخير إلى عدة قرارات أهمها تعيين مجلس وطني جديد، وكان هناك اختلاف بين العُقداء العشر حول تشكيلة المجلس الوطني للثورة، فكريم بلقاسم كان يريد ضم الضُباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس، لكن الآخرين رفضوا ذلك خاصة بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن الشريف من اكتساب العضوية أو الشرعية التاريخية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأنه التحق بالثورة في بدايتها على عكس الآخرين الذين التحقوا بها بعده في عامي 1958-1959، بالإضافة إلى أنه حظي بالدعم من قبل صديقه كريم بلقاسم[3]، ويذكر مصطفى هشماوي في كتابه" جذور أول نوفمبر" أن أحمد بن الشريف التحق بداخل الجزائر بسلاحه وأبلى بلاء حسن ضد العدو الفرنسي[4].

ويضيف محمد حربي بأنه تم إبعاد كل من الأمين دباغين، توفيق المدني، محمود الشريف، محمد البجاوي، صالح الوانشي وعبد الملك تمام من المجلس الوطني الجديد، بحيث أزيح الأمين

[1]- الزبيري محمد العربي: **المرجع السابق**، ص136.

[2]- خيثر عبد النور: **المرجع السابق**، ص274.

[3]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص42.

[4]- هشماوي مصطفى: **المرجع السابق**، ص179.

دباغين بسبب موقفه في قضية عميرة، واتهم توفيق المدني بقلة الاحتراس وبإفشاء مداولات الحكومة، أما محمود الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الأولى، وكان تمام والوانشي والبجاوي في السجن منذ عام 1957، وبالتالي عديمي التأثير على الصراعات الجارية[1].

أما بومدين فقد استطاع أن يلحق بتشكيلة المجلس الوطني للثورة بعض ضُباط جيش الحدود الموالين له كعلي منجلي، قايد أحمد، الطاهر الزبيري، علي السواعي وعمار رجاي، كما ضم المجلس بعض ضُباط الولايات أمثال صالح بوبنيدر[*]، الطاهر بودربالة، حسين رويبح من الولاية الثانية، محند ولحاج، أحمد فاضل (حميمي)، محمد شعباني[**] من الولاية السادسة[2].

بالإضافة إلى أنه تم وضع كل أعضاء مجلس الولايات ومسؤولي الفدراليات الثلاث داخل المجلس:

قادة فدرالية تونس: تمثلت في شخص علال الثعالبي.

قادة فدرالية المغرب: كان ممثلها بن سالم نور الدين.

قادة فدرالية فرنسا: بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون والسويسي. وهذا لأنهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957، وتم إدراج اسمين بدون سبب واضح وهما الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل ومادام الاثنين مدنيين فلم يقع عليهما جدل يذكر[3].

---

[1]- حربي محمد: **المصدر السابق**، ص206.

[*] وُلد عام 1929 بوادي الزناتي قرب قالمة، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح عضوا بارزا في المنظمة السرية، في ديسمبر 1957 اختاره العقيد علي كافي ليكون عضوا في قيادة الولاية مكلفا بالجانب العسكري، إثر سفر علي كافي إلى تونس أصبح بوبنيدر قائد للولاية الثانية منذ منتصف عام 1959 وإلى غاية تحقيق الاستقلال، شارك في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ماي 1962. ينظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص116-117.

[**] ولد في 1932 بأوماش بسكرة، التحق بصفوف الثورة الجزائرية وخاض العديد من المعارك إلى جانب الحواس، في 1959 تولى قيادة الولاية السادسة فعرفت في عهده تنظيما محكما ونجاحات باهرة رغم صغر سنه، نظم في السنتين الأخيرتين للثورة حملة واسعة ضد مشروع فرنسا في فصل الصحراء، تجسدت في التعبئة و الإعلام والمظاهرات الواسعة. ينظر: مقلاتي عبد الله: **المرجع السابق**، ص338.

[2]- حربي محمد: **المصدر السابق**، ص207.

[3]- هشماوي مصطفى: **المرجع السابق**، ص179.

ويضيف محمد عباس في كتابه " رواد الوطنية " أنه بالإضافة إلى القرارات السابقة قرر العُقداء أيضا إلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب التي أسندت للثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال، كما قرر مجلس الثورة توحيد جيش التحرير تحت سلطة واحدة تتمثل في هيئة الأركان[1].

وتذكر عقيلة ضيف الله أن من القرارات التي اتفق عليها العُقداء:

– ضرورة التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود.

– نقل العمل المسلح إلى الخارج.

– إعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر.

– ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني ومنها قضية لابلويت كما ذكرنا سابقا.

–تحديد برنامج عمل وآفاق المستقبل[2].

ومن خلال ما تم ذكره أرى أن كل قرارات اجتماع العقداء العشر كانت تهدف إلى الحد أو التخلص من كل المشاكل والصعوبات التي كانت تواجه الثورة الجزائرية والعودة بها إلى الطريق الصحيح.

[1]– عباس محمد: **المرجع السابق**، ص110.

[2]– عقيلة ضيف الله: **التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954–1962)**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص374.

الفصل الثالث: انعكاسات الاجتماع على مسار الثورة

المبحث الأول: الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960

المطلب الأول: فعاليات الاجتماع

المطلب الثاني: قراراته

المبحث الثاني: هيئة الأركان العامة 18 جانفي 1960

المطلب الأول: تشكيلها

المطلب الثاني: أهدافها

المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة.

المطلب الأول: بدايات الصراع

المطلب الثاني: أسباب الصراع

المبحث الرابع: مؤتمر طرابلس وصائفة 1962.

المطلب الأول: مؤتمر طرابلس

المطلب الثاني: صائفة 1962

المبحث الأول: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

المطلب الأول: فعاليات الاجتماع

إن اجتماع العُقداء العشر يعتبر بمثابة لجنة تحضيرية لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، إذ بالانتهاء منه افتتحت أشغال هذا المجلس وامتدت فترته من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، حيث كان في طرابلس بليبيا[1].

ولقد كان الاجتماع ماراطونياً ومطبوعاً بكثير من الحدة والصراع حول السُّلطة بين بعض أعضاء المجلس، أدى في كثير من الأحيان إلى انسحاب البعض منهم في عدة جلسات على غرار كريم بلقاسم الذي لم يكن راضياً بالانتقادات التي وجهت له، وكان مُعارضاً أيضا لفكرة إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة خلفاً لوزارة القوات المسلحة، هذا الإجراء الذي اعتبره كريم بمثابة خطة مدبرة من طرف قيادة الأركان من اجل إحكام سيطرتها على جيش التحرير الوطني. وعلى الرغم من أن أعضاء الحكومة كلهم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا أنه لم يسمح لهم بحضور الاجتماع الذي كان عسكرياً بحتاً[2].

ويذكر علي كافي بأنه قبيل انعقاده كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة، فجيش التحرير معزول ومهمل في الداخل[3]. ويرى سعد بن البشير العمامرة بأنه كان مؤتمراً صاخباً مثلما كان منتظراً، بحيث انتقد قادة الجيش لاسيما الثلاثي(بومدين- سليمان- منجلي) بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عامة، مع توجيه سهام خاصة إلى الثلاثي(كريم بلقاسم- بن طوبال- بوصوف) صاحب السُّلطة الفعلية، وقدم أعضاء الحكومة تقارير عن نشاطاتهم خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 1958 إلى آخر نوفمبر 1959، ومن ضمنهم الأستاذ توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، حيث قدم له بومدين عدة تساؤلات نذكرها كما يلي: (الثورة محتاجة للإطارات، فهل نظرت الوزارة للمستقبل أكثر مما نظرت للحاضر؟ ما هي المجهودات التي قمت

---

[1]- ميلودي سهام: **المرجع السابق**، ص35.

[2]- الجودي بخوش: **دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962(دراسة تاريخية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف مسعودة يحياوي مرابط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2006-2007، ص154-155.

[3]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص257.

بها من ناحية التربية الثورية والنظامية؟ ما هي الشروط بين الطلاب والوزارة، يوجد فارون من الجند وقُبلوا في البعثات؟)[1].

وكان جواب الأستاذ توفيق المدني عن هذه التساؤلات كما يلي:(إن الوزارة وجدت عند تشكيلها عدداً كبيراً من الطلاب سواء بالشرق أو الغرب، وقبل اندلاع الثورة كان عدد الطلاب موجود بالمشرق العربي، ثم إنّ لجنة التنسيق والتنفيذ طلبت في ديسمبر 1957 أن نجد مقاعد بالجامعات الشرقية والغربية للطلاب الذين أضربوا على التعليم في جامعة الجزائر وفرنسا، ونحن إنما فكرنا في المستقبل وحده عندما اشتغلنا بأمور الطلبة، لأنه لا يمكن استقلال بدون رجال علم، فكيف نجد إطارات قليلة جدا للجزائر إذ لم نقف اليوم على تنشئتهم[2].

ولقد تم تشكيل لجنة استشارية تتكون من السادة سعد دحلب والعقيد هواري بومدين والعقيد محمدي السعيد، وتكونت الحكومة الجديدة من:

* رئيس الحكومة: فرحات عباس.

* نائب الرئيس ووزير الخارجية: كريم بلقاسم.

* وزير الداخلية: بن طوبال.

* وزير التسليح والاتصالات العامة: بوصوف.

* عبد الحميد مهري كلّف بالشؤون الاجتماعية والثقافية، وهذا ما أدى إلى إبعاد كل من بن يوسف بن خدة من منصب الشؤون الاجتماعية وإبعاد أحمد توفيق المدني من وزارة الشؤون الثقافية[3].

* نائب رئيس الوزراء: أحمد بن بلة.

* وزراء دولة: حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، محمدي السعيد.

* وزير المالية والشؤون الاقتصادية: أحمد فرنسيس.

---

[1]- العمامرة سعد بن البشير: **المصدر السابق**، ص29.

[2]- العمامرة سعد بن البشير: **المصدر السابق**، ص30.

[3]- إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص67-68.

* وزير الإعلام: محمد يزيد[1].

أما بن خدة فقد رفض تقلد أي مسؤولية في الحكومة الجديدة مادام مقرها خارج التراب الوطني، وفي هذا الصدد يقول الشيخ الحسين:

" أن بن خدة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انتهت أشغاله يوم 18 جانفي 1960 لم يكن راضياً على الطريقة الجديدة التي أصبحت الثورة تسير بها، خاصة بعد استحداث ما يسمى باللجنة الوزارية المشتركة، هذه الأخيرة التي حصرت مستقبل الثورة في أعضائها فقط دون استشارة بقية القادة[2].

الشيء الملاحظ على هذه التشكيلة الجديدة أن المجلس قلل عدد الوزراء، بعدما كان 19 وزير أصبح 13 وزير، وأيضا عدم احتفاظ كريم بلقاسم بمنصبه أي وزير القوات المسلحة على عكس بن طوبال وبوصوف اللّذان احتفظا بمنصبهما.

ويروي سعد دحلب الذي كان رئيس للجنة تشكيل الحكومة المؤقتة المكونة من محمدي السعيد وهواري بومدين أن هذا الأخير قال له: " أن بن طوبال جاءه باكياً ويقول له بأنه لن يتحمل أن يكون وزير للخارجية في حكومة يرأسها كريم بلقاسم[3].

المطلب الثاني: قراراته

بعد مناقشات دامت 33 يوماً تم الخروج بالقرارات التالية:

* تأسيس حكومة مؤقتة جديدة.

* إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير.

[1]- فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص462.

[2]- الجودي بخوش: **المرجع السابق**، ص161.

[3]- رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص43.

* تشكيل لجنة وزارية للحرب[1].

كما يذكر مصطفى هشماوي القرارات التي خرج بها الاجتماع والمتمثلة في:

* تأسيس حكومة مؤقتة جديدة، ويلاحظ هنا أن المجلس حدد المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يجب أن تنتهجها في المستقبل، ومن بين النقاط المدرجة في جدول أعمالها:

– مطالبة البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا.

– تولي تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء تنظمه الأمم المتحدة وتشرف عليه.

* أما في الجانب المالي فقد أوصى المجلس بتأليف لجنة محاسبة من أجل وضع حد للتبذير والتأكد مما يُشاع من فساد، مع إتباع سياسة تقشف صارمة وتقديم مساعدة مالية للولايات.

* وفي المجال العسكري تشكلت لجنة وزارية للحرب تتكون من الباءات الثلاث[2].

* اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير الوطني وتدويل القضية الجزائرية.

* دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

* إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

* هيكلة الجيش ودعمه ماديا ومعنويا[3].

ولقد أكد الرائد علي منجلي الذي اختاره بومدين لكي يكون مساعده الأيمن في إعادة تنظيم الجيش ورفع معنوياته بأن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين شاركوا في دورة ديسمبر 1959– جانفي 1960 قد أقسموا بالمصحف الشريف على الالتزام بالقرارات المذكورة أعلاه[4].

---

[1]– شويحات مريم: **الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960–1962)**، قضايا تاريخية، ع01، 1437هـ/2016م، ص235.

[2]– هشماوي مصطفى: **المرجع السابق**، ص182–183.

[3]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص496.

[4]– **المرجع نفسه**، ص496.

*الإعلان عن الطاقم الحكومي الجديد الذي تم تقليص عدده، والاستغناء على بعض الأعضاء السابقين كلمين دباغين، الذي تم استخلافه بكريم بلقاسم.

*إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة؛ وهي قيادة مشتركة تحت مسؤولية كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، تتولى تنظيم وتمويل جيش التحرير الوطني في الداخل، وتقوم بمراقبة نشاط جيش الحدود المنطوي تحت مسؤولية هيئة الأركان[1].

ولقد عارض بن خدة بشدة هذه الفكرة، واعتبر اللجنة بمثابة قيادة بثلاث رؤوس بدل أن تكون أحادية الرأس، ولم يوافق على السلطات المطلقة التي مُنحت لهذه اللجنة، حيث أصبحت تتحكم في تعيين واقتراح أعضاء المجلس والحكومة المؤقتة، ويعد هذا انحرافاً عن مبدأ القيادة الجماعية التي أكدتها أغلب الوثائق الأساسية للثورة التحريرية[2].

وتعتبر نتائج دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية تحولاً جديداً في العلاقات بين أجهزة الثورة تميز ببروز الحقائق التالية:

– تزايد نفوذ جيش التحرير الوطني بالحدود بقيادة بومدين ومساعديه، فأنشأ هيئة الأركان العامة للجيش برئاسته، يُعد بمثابة انقلاب داخل المجلس الوطني للثورة، حيث كان الصراع على أشده بين السياسيين(أغلبية أعضاء الحكومة) والعسكريين.

– تضاءل دور الحكومة المؤقتة التي عرفت تعديلاً في تشكيلتها وتقليصها في عدد وزرائها الذي أصبح عددهم 12 وزير بعد أن كانوا 19 وزير، وأصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة أركان قوية ذات نفوذ في وسط الجيش، حيث قال أحد الضُباط من الأوراس عن دعمه لبومدين " **إننا لا نعرفه ولكن تعلقنا به لجرأته**"[3].

---

[1]– الجودي بخوش: **المرجع السابق**، ص156.

[2]– الجودي بخوش: **المرجع السابق**، ص156.

[3]– العمامرة سعد بن البشير: **المصدر السابق**، ص30–31.

المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان الموحدة

المطلب الأول: تشكيلها

اختتمت أشغال الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 جانفي 1960م، واتخذت عدة قرارات أهمها إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب CIG، وكذا إنشاء هيئة الأركان العامة.

ولقد أنشأت هيئة الأركان العامة في 18 جانفي 1960 وشرعت في أداء مهامها منذ 23 من الشهر نفسه حتى الاستقلال، وتسمى أيضا بـ" هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير"، وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونياً[1].

وأسندت قيادة هذه الهيئة إلى العقيد هواري بومدين، وتضم أيضا كل من علي منجلي، قايد أحمد ورابح زراري عز الدين[*][2]، واتخذت بلدة غار الدماء التونسية مقراً لها[3].

ويعتبر رابح لونيسي اجتماع العُقداء العشر في 1959م ثم المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1960م بمثابة نقطة تحول هامة في مسيرة الثورة والجزائر عموماً لأنه أضعف الباءات الثلاث، وأدى إلى صعود جيل عسكري جديد بقيادة هواري بومدين الذي اكتشف في هذا الاجتماع ضحالة وضيق أفق السياسيين فاقتنع بأنهم لا يستحقون قيادة الثورة، وقد أشار بومدين إلى ذلك في تقرير لقيادة الأركان العامة بتاريخ 15جويلية 1961 حيث يقول: " إن اجتماع العقداء العشر سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا "، بحيث أصبح الجيش يطالب بحقه في الممارسة السياسية واعتبر نفسه الضامن الوحيد للثورة[4].

---

[1]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص184.

[*] انضم إلى الثورة عام 1955، أصبح رائدا في جيش التحرير الوطني عام 1958، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959–1962، وعضوا بهيئة أركان الجيش 1960– 1962، ثم مسؤول منطقة الجزائر الحرة في شهر جويلية 1962. ينظر: مقلاتي عبد الله: **قاموس...**، **المرجع السابق**، ص300.

[2]– علي كافي: **المصدر السابق**، ص257.

[3]– شويحات مريم: **المرجع السابق**، ص234.

[4]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص44.

ومنذ اجتماع العُقداء العشر أصبح بومدين يخشى أن تذهب الثورة هباءاً منثوراً بعد الاستقلال لما لاحظه من صراعات عميقة من أجل السُّلطة، وكان يقول بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي وراءهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد الاستقلال إلى بلد مثل التشاد، مما دفعه إلى التفكير في إنشاء جيش عصري وقوي على الحدود فهو مستعد لأخذ زمام الأمور أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال بسبب صراعات السياسيين ومعهم الباءات الثلاث[1].

سارع بومدين إلى بناء جيش قوي ومتجانس فكرياً يتبنى أفكار فرانتز فانون كأيديولوجية له، لأنه على بومدين أن يظهر برنامج وأيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون أكبر شريحة اجتماعية في جيش التحرير الوطني. كما أبعد بومدين الضُباط الفارين من الجيش الفرنسي عن القيادة وحصر مهمتهم في تدريب الجيش، وهذا لأنهم يختلفون اجتماعياً عن أغلبية جيش الحدود فهم من أصول برجوازية، بالإضافة إلى أنهم حلفاء لكريم بلقاسم، إلا أن بومدين عرف كيف يستغل انتهازية البرجوازي الذي سهلت له مهمة استمالة الضُباط الفارون من الجيش الفرنسي إلى جانبه ومراقبتهم عن قرب لأن الانتهازية هي طبيعة البرجوازي أينما كان[2].

أما هيئة الأركان فكان وزنها ثقيل في كافة الميادين، فكان أمامها جيش مفكك يفتقد إلى أقل مبادئ الانضباط، وبمعنويات منهارة وتجهيزات ضعيفة وإطارات مبعثرة بين السجون والإهمال، وإطارات أخرى مفروضة على ما بقي من جيش التحرير وغير محترمة ولا معترف بها، وسيطرة كاملة للجيش الفرنسي على الحدود مُتحكماً فيها أشد التحكم ولا ينازعه فيها أي منازع.

وفي سبيل الخروج من ذلك الوضع قامت بجمع تلك الإطارات – محل الخلاف والغير مرغوب فيها– حيث سحبتها من الوحدات واستدعت ما كان منها ملحقاً بوزارة الدفاع السابقة بتونس وحلت محل هذه الإطارات الغير مرغوب فيها[3].

---

[1]– رابح لونيسي: **المرجع السابق**، ص44–45.

[2]– **المرجع نفسه**، ص45–46.

[3]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص185.

كما قامت بإنشاء منطقتين في البداية: منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية بعد أن وضعت حدوداً لكل من المنطقتين، ووُضع على رأس كل منطقة ضابط معروف من جيش التحرير، حيث وضع على رأس المنطقة الشمالية أحد القادة المحترمين من جنود جيش التحرير وهو المرحوم عبد الرحمان بن سالم، والمنطقة الجنوبية وضعت على رأسها أحد ضباط جيش التحرير المبعدين وهو المرحوم صالح السوفي. وبدأت في العمل ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود وحراسة الخطوط المكهربة وبسرعة فائقة أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه، وانتشرت روح القتال بين الجنود وأبلوا بعد ذلك بلاء حسناً، حيث أصبحت فرنسا تحسب لهم ألف حساب. أما الخطوة الثانية هي الإفراج عن الجماعة التي سجنت في قضية ما عُرف بانقلاب العُقداء وكونت بتلك المجموعة جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية[1].

كما تم استحداث نظام الفيالق والكتائب والدعم بالأسلحة الثقيلة، وعاش هذا التنظيم جواً من الانضباط حيث تم فرض صرامة مطلقة في صفوف الجنود، وكذا معاقبة الفارين بالإعدام، كما تم إقرار مبدأ تصغير بعض وحدات جيش التحرير الوطني سواء كان في الحدود أو في الداخل، ثم أضافت إليه الإجرائيين الآتيين:

أ* تنظيم هذه الوحدات وتدريبها جيداً وباحترافية نظامية في استعمال الأسلحة.

ب* جعل هذه الوحدات تواجه القوات الاستعمارية في معاقلها.

ولتطبيق هذين الإجرائيين بعثت هيئة الأركان العامة برسالة إلى جيش الولايات بالداخل تنص على أنه يجب على الوحدات الموجودة بالداخل العودة إلى منهج وطرائق عام 1955م، وتحاشي المعركة عندما يكون العدو قويا[2].

[1]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص186.

[2]– ميلودي سهام: **المرجع السابق**، ص42.

المطلب الثاني: أهدافها

إن المجلس لما أكد قرار إنشاء هيئة الأركان كانت هناك أهداف رئيسية وراء ذلك وهي:

- إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية.
- العمل على توفير الحراسة للإطارات للدخول إلى الجزائر وتنسيق عمل جيش التحرير الوطني على مستوى الولايات.
- العمل على اجتياز خطي موريس وشال للتدعيم والتموين، وقد واجه قادة الداخل صعوبة في الحصول على الأسلحة، فكان لا بد من إيجاد بديل للتنظيم وفق إستراتيجية جديدة تقوم على إحداث فجوات، وتكوين وحدات تبقى بين الخطين لتسهيل عملية الاختراق، ولتخفيف عدد الضحايا الذين سقطوا نتيجة السلك المكهرب [1].
- أكد مصطفى هشماوي أن الهيئة أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير ورفع معنوياته التي تدنت في المدة الأخيرة، كما أنها تعمل على توفير الحراسة للإطارات بالدخول إلى الجزائر، وتسعى لربط الاتصال مع قوات جيش التحرير بداخل الجزائر، وفتح جبهات جديدة على الحدود الجنوبية الشرقية [2].
- ويذكر زهير إحدادن أنه من القرارات التي وافق عليها المجلس الوطني وهي بذل الجهود لفك الحصار أي حصار خط موريس وتموين ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة بوفرة كبيرة، وكلفت أركان الجيش بهذه المهمة وبدأ بومدين بإعادة تنظيم هذه الأركان وجمع كمية كبيرة من السلاح على الحدود[3].

---

[1]- ميلودي سهام: **المرجع السابق**، ص41.

[2]- مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص184.

[3]- إحدادن زهير: **المرجع السابق**، ص69.

ولقد استطاع بومدين أن يفرض الانضباط تحت القوانين الصارمة، وتمكن من توحيد الجيش تحت لواء قيادة هيئة الأركان العامة [1]، وهذا ما أكده حميد عبد القادر في كتابه فرحات عباس رجل الجمهورية عندما قال أن العقيد هواري بومدين قائد الأركان استطاع أن يعيد تنظيم الوحدات الحدودية في ظرف قصير، وتمكن من القضاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة فيها بصرامته المعهودة [2].

وهكذا استطاعت هيئة الأركان وواصلت خطواتها بثبات يحالفها في ذلك الكثير من النجاحات والتحكم في الوضع، حيث أصبح لها جيش منظم متكون من عدة فيالق يزيد تعدادها على 25 ألف جندي بين الحدود الشرقية والغربية، كما أنه أدخلت إلى الساحة أسلحة جديدة ذات مفعول قوي وأصبحت ترعب القوات الفرنسية وهكذا تغير الوضع في فترة وجيزة [3].

ومن خلال ما تم ذكره أرى أن نفوذ هيئة الأركان الموحدة في تزايد مستمر وهذا بفضل الانجازات التي حققها الجيش، وكذلك عملية اختراق خطي شال وموريس وبطبيعة الحال أدى في الأخير إلى تقليص نفوذ الباءات الثلاث.

[1]– شويحات مريم: **المرجع السابق**، ص234.

[2]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص235.

[3]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص187.

المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان

المطلب الأول: بدايات الصراع

إن حدة الصراع والمواجهة بين الثورة التحريرية وسلطات الإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى تسارع الأحداث وتوسع جبهات الصراع، لم يكن ليبقي على سلامة ووحدة صف مسؤولي الثورة التحريرية خالياً من الخلافات والصراعات، فالأمر هنا يتعلق بظاهرة تحكمت فيها صيرورة تاريخ الشعوب، ومما لا شك فيه أن رؤى مسؤولي الثورة كانت متضاربة في الكثير من الأحيان حول العديد من القضايا انطلاقاً من موقع كل طرف فمؤتمر الصومام ذاته لم يسلم من انتقادات البعض، وكذا الأمر أثناء إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن كل هذه القضايا لم تكن لتحدث شرخاً خطيراً في قيادة الثورة الجزائرية مثلما حدث عشية انفجار الصراع ما بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

ولقد ذكر عمار بوحوش بأنه بعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 جانفي 1960م، اتضح أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتحولت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة للجيش[2].

وهذا ما أثبته لونيسي إبراهيم في قوله: مع مرور الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة قيادة الأركان، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم العُقداء (كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف)، وعسكريين جُدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فبمجرد أن بدأ القدامى يشعرون أن العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحت أقدامهم،

---

[1]- أحمد مسعود سيد علي: **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص30.

[2]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص496.

وأخذوا – القدامى– في الضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961م[1].

وهذا وضع بومدين أمام الأمر الواقع فإما أن ينفذ القرار وإما أن يتراجع ويخسر كل شيء، لكن بومدين رفض الانصياع لأوامر رئيس الحكومة المؤقتة وفضل البقاء في تونس، ولم يدخل إلى الداخل سوى العقيد لطفي، الرائد مبارك، الرائد الزبيري، بن شريف ورجاي، أما العقيد علي كافي والحاج لخضر فقد فشلا في تخطي خط موريس بعد محاولات عديدة لكنهما ظلا مناهضين لطروحات قيادة الأركان فكلاهما ناصرا فكرة استقلال الولايات في الداخل عن هيئة الأركان العامة[2].

ويرى مصطفى هشماوي بأن الانتصار السريع المحقق من طرف هيئة الأركان جعل اللجنة الوزارية تشعر بأن ذلك يعد طعنة في طرق تسييرها السابقة خاصة وزير الدفاع، فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان وبدأت تتباطأ في إمدادها باحتياجات الجيش مع أن هيئة الأركان معروف عنها أنها كانت تتبع سياسة تقشف حادة [3].

ولم يمر وقت قصير حتى اجتمعت اللجنة الوزارية وأصدرت أمراً إلى هيئة الأركان بنقل قيادتها إلى داخل الجزائر، وهذا الأمر كما يقال " كلمة حق أريد بها باطل"، فإنهم يعرفون استحالة تنفيذ ذلك الأمر خاصة مع تحركات فرنسا العسكرية التي تعمل على شل وتحطيم قوات جيش التحرير الوطني على الحدود، أي أن اللجنة الوزارية كانت تعمل على تعريض هيئة الأركان الهامة للتفكك[4].

ويؤكد بومدين أن تصرفات اللجنة هذه لم يكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا إما أثناء اجتياز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام أو بواسطة تكتل

---

[1]– لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص96.

[2]– حميد عبد القادر: **المرجع السابق**، ص235–236.

[3]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص187.

[4]– **المرجع نفسه**، ص188.

الولايات التي لن توافق على الانضواء تحت لوائها، لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة [1].

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علنيا، حيث صرح لخضر بن طوبال في 5 فبراير 1961م، في محاضرة للإطارات بتونس:

" الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا" [2].

المطلب الثاني: أسباب الصراع

من بين الأسباب التي أدت إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و هيئة الأركان العامة نذكر:

1/ السلطة على ولايات الداخل:

كانت قيادة الأركان تعتبر أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير، وهذا ما يحتم على اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس، فهذه الأخيرة كانت ترى أنه من غير الممكن أن تمارس الهيئة سلطتها على الداخل وهي مستقرة بالخارج، وأصبح الخلاف حول التحكم في الداخل هو جوهر الصراع[3].

2/ المفاوضات:

تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدءا بمولان في جوان 1960م فرصة الهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد اتسم موقف الهيئة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات، بل اعترضت على الأسلوب الحكومي، كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لذلك فقد أكدت الهيئة حرصها الشديد على إنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا، كما اعترضت على كيفية إجراء المفاوضات والتوقيت المناسب، فقد

[1]- لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص96.

[2]- لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص96.

[3]- شويحات مريم: **المرجع السابق**، ص234.

كانت الهيئة تريد تأجيل الخوض في التفاوض مع العدو إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها وبين الحكومة حول السلطة على الولايات [1].

3/ اختطاف الطيار الفرنسي:

لقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، أثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي في 21 جوان 1961، حيث تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة فرنسية في الأراضي التونسية[2]، وتم أسر طيارها Fréderic gaillard الذي قفز بمظلته في التراب التونسي[3].

وبما أن الحادث وقع على التراب التونسي فقد طلبت السلطات الفرنسية من الحكومة التونسية تسليم الطيار الفرنسي، فاستجاب بورقيبة وألح على تسليمه لكن قيادة الأركان رفضت[4]. هنا تدخلت الحكومة التونسية وطلبت من هيئة أركان الجيش تسليم الطيار الفرنسي حالاً وبدون شرط وإلا فإنها ستضطر لغلق الحدود ومنع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية وقطع المياه عن وحدات الجيش الجزائري[5].

وعندما رفضت قيادة الأركان هذا الطلب التونسي تدخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وطلبت من قيادة الأركان تسليم الطيار الفرنسي لتونس، وكانت حجة بوصوف وبن طوبال أن الثورة في خطر وأن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة، وعند خروجهما قاعة الاجتماع رافقهما بومدين بمفرده وأعطاهما موافقة بالإفراج على الطيار الفرنسي[6].

---

[1]- شويحات مريم: **المرجع السابق**، ص234-235.

[2]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص499.

[3]- أحمد مسعود سيد علي: **المرجع السابق**، ص30.

[4]- لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص77.

[5]- العمامرة سعد بن البشير: **المصدر السابق**، ص31.

[6]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص499.

4/ استقالة قيادة هيئة الأركان:

إن إلحاح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على تسليم الطيار الفرنسي أدى إلى استقالة هيئة الأركان وعلى رأسها هواري بومدين وهذا في 15 جويلية 1961م[1]. وحسب إبراهيم لونيسي فإن الهدف الأساسي من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك بترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سُلطة الحكومة المؤقتة عليها[2].

ولقد أثارت استقالة بومدين ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية، وقد اتهم بومدين الحكومة المؤقتة في رسالة استقالته بالانحراف وعدم تطبيق قرارات طرابلس، والعمل على تصفية الأركان العامة باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامع الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية[3].

وبعد تقديم الاستقالة مباشرة غادر قادة الهيئة (بومدين، منجلي وقايد أحمد) إلى ألمانيا، ليتركوا الجيش بدون قيادة، لكن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة رفض تلك الاستقالة لأن الوضع العسكري في نظره لا يسمح بذلك[4].

وفي أقل من شهر انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس من 9 إلى 28 أوت 1961م[5]، وخلال ذلك الاجتماع التاريخي قام علي منجلي وقايد أحمد بشن هجوم كبير على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخاصة على كريم بلقاسم، ثم جاء دور بن يوسف بن خدة فتهجم على فرحات عباس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير لتحل محل الحكومة المؤقتة[6]. وقد تم في هذا المؤتمر انتخاب بن

---

[1]- أحمد مسعود سيد علي: **المرجع السابق**، ص30.

[2]- لونيسي إبراهيم: **المرجع السابق**، ص97.

[3]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص500.

[4]- محمد عباس: **رواد الوطنية**، **المرجع السابق**، ص111.

[5]- العمامرة سعد بن البشير: **المصدر السابق**، ص33.

[6]- عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص502.

خدة رئيساً للحكومة عوضا عن فرحات عباس، أما كريم بلقاسم فإنه اكتفى بمنصب وزير الداخلية في الحكومة الجديدة التي يرأسها بن يوسف بن خدة [1].

وفي أوائل نوفمبر 1961م رجعت قادة الأركان إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل وأصبح رئيس الحكومة الذي دعمته هدفا رابعا لها بعد كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، وعلى كل فإن ذلك الخلاف رغم خطورته فإنه بقي على مستوى القيادة ولم يكن له تأثير كبير على المقاتلين ولا على العاملين في الميدان السياسي وكانت العمليات مستمرة والمفاوضات مع فرنسا متواصلة، ولعل فرنسا في ذلك الوقت لم تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت حركة العصيان في الجيش والوضع الاجتماعي متدهور ويهدد في الحكومة الفرنسية ولعل ذلك هو الذي ترك كل طرف يجد ليصل إلى حل ينهي به مشاكله[2].

وبعد عودة بن خدة من المغرب زار هيئة الأركان بغارديماو، ومن خلال المناقشة العامة تبين أن الحكومة لم تأت بالجديد فضلت الأزمة بين الطرفين قائمة، وفي هذه الأثناء دخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وكان رأي هيئة الأركان العامة أن المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة التي طلبت هيئة الأركان تسويتها من قبل[3].

---

[1]– عمار بوحوش: **المرجع السابق**، ص503.

[2]– مصطفى هشماوي: **المرجع السابق**، ص194.

[3]– العمامرة سعد بن البشير: **المرجع السابق**، ص33.

المبحث الرابع: مؤتمر طرابلس وصائفة 1962.

المطلب الأول: مؤتمر طرابلس

ساهمت عدة ظروف في عقد مؤتمر طرابلس 1962 ولعل أهمها توقيع اتفاقيات ايفيان، فمؤتمر طرابلس جاء مباشرة بعد مرحلة كفاح مرير، وكان هدفه المعلن رسمياً هو إعداد برنامج بناء الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها[1]. ولقد انتقد بومدين اتفاقيات ايفيان في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس في فبراير 1962، للمصادقة على الاتفاقيات قبل التوقيع عليها، فقد اعتبرت مجموعة بومدين الاتفاقيات بأنها بيع للجزائر وتمهيد لاستعمار جديد[2].

وبعد تنفيذ قرار وقف إطلاق النّار في كافة أنحاء التراب الوطني في 19 مارس 1962، جاءت فكرة عقد مؤتمر يحدد وينظم البلاد ألا وهو مؤتمر طرابلس[3]؛ الذي انعقد في الفترة الممتدة بين 25 ماي و7جوان 1962، وضم العديد من الشخصيات[*]، فجرى التصويت بسهولة على برنامج طرابلس ذو التوجهات الاشتراكية[4].

وفي بداية شهر أفريل 1962، بدأت التحضيرات للاجتماع، حيث أرسل الاستدعاء إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت الشروط أي شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل عل الاستعداد لمجابهة المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن إلى المصادقة على اتفاقيات إيفيان:

*المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس.

---

[1]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص285.

[2]- لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص55.

[3]- العمامرة سعد بن البشير، **المصدر السابق**، ص39.

[*] أنظر الملحق 04، ص102.

[4]- رمضان بورغدة: **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 (سنوات الحسم والخلاص)**، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص474.

*تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي[1].

كما يضيف حنيفي هلايلي بندين ذُكرا في جدول أعمال اجتماع طرابلس وهما:

أ* إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الجزائر الجديدة، وقد عُرف بـ "ميثاق طرابلس"، أهم ما جاء في بنوده:

-الاختيار الاشتراكي كأساس لبناء الجزائر الحديثة.

-تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد.

-تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي.

ب* انتخاب قيادة جديدة[2]. وبخصوص هذه الأخيرة ظهر تياران الاول بزعامة كريم بلقاسم ويضم السجناء الخمسة (بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر) مع الباءات الثلاث وسعد دحلب، أما بن بلة فقد تزعم تيار يضم السجناء الخمسة و محمدي السعيد والحاج بن علال[3].

ولقد قام المجلس بتعيين لجنة مصغرة تكلفت بدراسة القوائم التي تقدم بها كل من بن بلة وكريم بلقاسم، وأعلنت أن قائمة بن بلة تحضى بتأييد 33 عضو مقابل 31 صوت لقائمة كريم بلقاسم. وقد تميزت عملية التصويت بالغموض وهذا راجع للصراعات الشخصية وتصفية الحسابات بين مختلف الأعضاء حينها عمت الفوضى داخل قاعة الاجتماع، وغادر الكثير من التاريخيين الاجتماع، دون التوقيع على محضره[4].

---

[1]- علي كافي: **المصدر السابق**، ص285.

[2]- حنيفي هلايلي: **أزمة صيف 1962 من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية**، المجلة التاريخية المغاربية، ع128، جوان 2007، ص167.

[3]- الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص278.

[4]- لونيسي رابح: المرجع السابق، ص71.

وبعدها انتقل الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة إلى صراع بين مجموعة تلمسان أي بن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو بين كريم بلقاسم وبوضياف، على الرغم من أنه لا يذكر صراحة في إعلانه مكافحة الدكتاتورية، فهو رغم ذلك يهدف إلى الحفاظ على وحدة الجزائر، الشعب الجيش، والتنظيم السياسي، بالإضافة إلى إعداد الانتخابات القادمة مع جميع الولايات بغض النظر عن مواقف هذه الأخيرة لتجهيز البلاد بمؤسسات قانونية وديمقراطية[1].

ولقد انتهى المؤتمر بإعداد وثيقة خيارات بناء الدولة الجزائرية المتمثلة في:

-المجال الاقتصادي:

شدد ميثاق طرابلس على ضرورة إنجاز الإصلاح الزراعي واعتماد سياسة تصنيعية" لا تؤدي إلى تكوين برجوازية محلية" تستند إلى القطاع العام، أما القطاع الخاص فكان مسموحاً به لكنه خاضع للرقابة.

- المجال الاجتماعي: نادى البرنامج بـ :

- محو الأمية.

- تأميم الطب.

-الاختلاط في الجبهة.

- المجال السياسي:

- انتهاج النموذج الاشتراكي.

- مبدأ الحزب الواحد[2].

---

[1]- Haroun Ali: **L'été de la discords Algérie 1962**,-éd, Casbah, Alger, 2000,p160.

[2]- صالح بلحاج: **المرجع السابق**، ص140-142.

إذن يعتبر مشروع ميثاق طرابلس 1962 هو الذي جدد اشتراكية الجزائر وأحادية الحزب، بموافقة جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة دون استثناء[1].

ويذكر صالح بلحاج أن واضعي برنامج طرابلس حاولوا التوفيق بين المبادئ التحديثية الثورية والمبادئ الوطنية، كان من شأن الأولى في نظرهم أن تمكن من تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم البلاد والجماهير، أما الثانية فكان بوسعها أن تسمح للبرجوازية الصغيرة التي استولت على السُّلطة بالرقابة والهيمنة على شرائح المجتمع بكاملها أي الجماهير وفئات البرجوازية الخاصة معاً[2].

المطلب الثاني: صائفة 1962.

إن أزمة صيف 1962 لا تتوقف أسبابها عند سنة 1962 وإنما لها جذور أبعد من هاته السنة بكثير، حيث أن هناك من أرجعها إلى مؤتمر الصومام عندما أقر عبان رمضان مبدأ أولويتي السياسي على العسكري وبداية الخلاف بين السياسيين والعسكريين، ولقد شكلت أحداث السنوات التالية العديد من التراكمات التي جاء بها مؤتمر الصومام ليفيض الكأس، بحيث أصبحت كل الأحقاد والصراعات عليه[3].

ولقد أكد بن خدة في إطار تحليله لأزمة صيف 1962، بأن كُلاً من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة لم يحضرا برنامجاً لما بعد الاستقلال وخاصة المسائل المتعلقة بالتنمية لجزائر المستقبل، ونجد انعدام مشروع المجتمع واضحاً للعيان، فلا يوجد أي برامج للبناء والتشييد لأن ميثاق طرابلس أكد فقط على النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية، ولقد تحول مسار الثورة الجزائرية عن الأهداف الأساسية المسطرة في بيان أول نوفمبر" دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية"[4].

---

[1]- حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص167.

[2]- صالح بلحاج: **المرجع السابق**، ص143.

[3]- **المرجع نفسه**، ص549.

[4]- حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص168.

لقد تطورت الأزمة من صراع حول الشرعية إلى صراع بين الأشخاص أي بين بن بلة وكريم بلقاسم فكل واحد يرى نفسه الأجدر والأحق بقيادة الثورة الجزائرية، مع العلم أن الولاية الرابعة التي كانت بقيادة يوسف الخطيب[*] المتميزة بحسن التنظيم، أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسيطر على العاصمة والمرافق الأساسية الضرورية للدولة، وقد حاول أحمد بن شريف ومحمد فتال اكتسابها لصالح مجموعة تلمسان إلا أن محاولتهما باءت بالفشل. أما الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند ولحاج فقد وقفت إلى جانب مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم وبوضياف[1].

ولقد أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 3 أوت 1962 بدعم مصري ومغربي، فإصتدمت بقوات الولاية الثالثة والرابعة عند مداخل البويرة والمدية والبليدة ليسقط أكثر من ألف جزائري في مواجهات دامية بين الإخوة، فخرج الشعب إلى الطرقات والشوارع ينادي بإيقاف التقاتل ورافعا شعار سبع سنين بركات[2].

إن أزمة 1962 ليست انتصار أيديولوجية على أخرى أو سياسة على أخرى، إذ أن مجموعة تلمسان لم تكن ثورية أو اشتراكية أكثر من مجموعة الجزائر[3].

ولقد أكد علي هارون في كتابة " خيبة الانطلاق" أن فتنة صيف 1962 ستتسبب في صدمات دموية بين " الإخوة الأعداء" والتي تنتهي بانتصار تحالف بن بلة وبومدين، وتشكيل السُّلطة في الجزائر المستقلة بفضل أسلحة جيش الحدود، بعد أن انتهت المرحلة الانتقالية بإعلان نتائج استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 1 جويلية 1962، وأجاب خلاله 99% من الناخبين بنعم على السؤال الذي طرح عليهم على النحو الآتي: " هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة

---

[*] وُلد في 19 نوفمبر 1932بالشلف، زاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه، أما الثانوية فكانت بثانوية الأمير عبد القادر بالجزائر، سجل للدراسة في كلية الطب لكن نشاطه السياسي واقتناعه بالعمل الثوري جعله يلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955، وفي سنة 1957 عين مسؤولا على المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة " الونشريس"، ليرقى عام 1959 إلى نقيب، ثم رائد عضو مجلس الولاية سنة1960. ينظر: بشير بلاح: **المرجع السابق**، ج2، ص436.

[1]– لونيسي رابح: **المرجع السابق**، ص63.

[2]– **المرجع نفسه**، ص66.

[3]– حنيفي هلايلي: **المرجع السابق**، ص167.

متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المحددة في تصريحات 19 مارس 1962، وهو ما دفع الجنرال ديغول إلى الاعتراف الرسمي باستقلال الجزائر يوم 3 جويلية 1962، وبهذا وضع حداً لاحتلال استيطاني وحشي دام 132 سنة، وكانت له تأثيرات سلبية عميقة ما تزال تسمم العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى يومنا هذا[1].

[1]– علي هارون: **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962**، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003، ص120.

خاتمة

بعد دراستي لموضوع اجتماع العقداء العشر المنعقد في تونس في الفترة الممتدة بين 11 أوت–16 ديسمبر 1959، توصلت إلى بعض النتائج التي كانت قبل وأثناء انعقاده وما ترتب عنه من انعكاسات على مسار الثورة التحريرية ويمكن حصر هذه النتائج أو الاستنتاجات في النقاط التالية:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام بدأت الصراعات في الظهور بين قادة الثورة الجزائرية، وهذا راجع إلى المبدأين الذين أقرهما عبان رمضان المتمثلين في تفضيل الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، بحيث ترتب على هذا المبدأ نتائج سلبية عدة وأولها فقدان أحد أبرز قادة الثورة التحريرية ألا وهو عبان رمضان.

تعتبر الزعامة أو الرغبة في قيادة الثورة التحريرية هي السبب الرئيسي في ظهور الصراع بين الباءات الثلاث أي بين كل من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال؛ فكل واحد من هؤلاء كان يرغب في تولي قيادة الثورة أو تزعمها، فمثلاً كريم بلقاسم كان يقول بأنه من الستة التاريخين الذين أشعلوا فتيل الثورة الجزائرية وكان يعتبر نفسه الأجدر والأحق بتولي قيادة الثوة التحريرية فهو من مفجري ثورة أول نوفمبر 1954، وهذا ما رفضه كل من بن طوبال وبوصوف.

مع وصول ديغول إلى السلطة استعمل كل الوسائل والأساليب للقضاء على الثورة الجزائرية ومن بينها خط موريس المكهرب الذي كان سببًا عويصًا فلم يستطع الجزائريون إدخال الأسلحة والذخيرة إلى الداخل، وما زاد الطينة بلة خط شال الذي كان أشد خطورة من الأول، بحيث سقط العديد من الجزائريين في محاولاتهم لعبور هذين الخطين أو الحاجزين.

إن اجتماع العُقداء العشر المنعقد في تونس من11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 حدث هام يعتبر محطة رئيسية في تاريخ الثورة الجزائرية، وجاء هذا الاجتماع بعد الأساليب الجهنمية

التي اتبعها ديغول، فالغاية من هذا الاجتماع هو إيجاد حلول للمشاكل التي أوجدها ديغول والتي هدف بها خنق الثورة.

من بين الأسباب الحقيقة التي كانت وراء انعقاد هذا الاجتماع نذكر أحداث 13 ماي ووصول الجنرال ديغول إلى السلطة أو الحكم، واجتماع العُقداء الأربعة في 6-12 ديسمبر 1958 الذي خرج بالعديد من القرارات لكنها كانت مجرد حبر على ورق، إضافة إلى حادثة مقتل عميرة علاوة التي أحدثت شرخًا بين أعضاء الحكومة المؤقتة، وهذا ما أدى إلى استقالة الأمين دباغين.

شهد اجتماع العقداء العشر خلال جلساته صراعًا حادًا بين المجتمعون، مع العلم أن هذا الصراع لم يكن وليد تلك الفترة وإنما تعود جذوره إلى مؤتمر الصومام 1956 وتواصل مع تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، وبقي الصراع إلى غاية ظهور هيئة الأركان العامة.

رغم اختلاف العديد من المؤرخين حول تاريخ انعقاد هذا الاجتماع إلا أنهم اتفقوا حول نتائجه المتمثلة في إعادة هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني، وضرورة إيجاد طريقة لتحطيم الخطوط المكهربة وإدخال السلاح أي إيجاد حل لمشكل نقص الأسلحة.

لقد كان لاجتماع العقداء العشر العديد من الانعكاسات على مسار الثورة التحريرية وأولها انعقاد الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، أي جاء مباشرة بعد الاجتماع بحيث تمت فيه الموافقة على القرارات التي اتفق عليها المجتمعون، بحيث طالب المجلس الحكومة المؤقتة بالإسراع في تنفيذ هذه القرارات. بالإضافة إلى انعكاس آخر وهو إنشاء هيئة الأركان العامة في 1960.

– إن الصراع الذي وقع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة يعتبر امتداد لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين والعسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام وهو صراع حول السلطة.

– يعتبر مؤتمر طرابلس من بين أهم مواثيق الثورة التحريرية التي جاءت في مرحلة حرجة وهي الخروج من مرحلة الاستعمار والخضوع إلى مرحلة البناء والتشييد، وتمت المصادقة في هذا الاجتماع على إتباع سياسة الحزب الواحد واختيار النهج الاشتراكي، ووقع صراع حول القيادة أثناء اختيارهم للمكتب السياسي، وهذا ما أدى إلى حدوث صائفة 1962 والتي أسفرت عن خسائر بشرية كبيرة أي أكثر من ألف جزائري.

الملاحق

الملحق رقم 01: مجموعة 22

تتكون لجنة 22 من المناضلين الآتية أسماءهم:

أ/ المناضلون الرئيسيون:

1/ محمد بوضياف (مولود بالمسيلة)
2/ مصطفى بن بولعيد (مولود في آريس)
3/ العربي بن مهيدي (مولود بعين مليلة)
4/ مراد ديدوش (مولود بالجزائر)
5/ رابح بيطاط (مولود بالوادي)

ب/ المشاركون من منطقة العاصمة:

6/عثمان بلوزداد (مولود بالجزائر العاصمة)
7/ محمد مرزوقي (مولود بالجزائر العاصمة)
8/ الزبير بوعجاج (مولود بالجزائر العاصمة)
9/ إلياس دريش (صاحب المنزل – مولود بالعاصمة)

جـ/ المشاركون من منطقة البليدة:

10/ بوجمعة سويداني (مولود بقالمة)
11/ أحمد بوشعيب (مولود بعين تموشنت)

د/ المشاركون من منطقة وهران:

12/ عبد الحفيظ بوصوف(مولود بميلة)
13/ رمضان بن عبد المالك (مولود بقسنطينة)

هـ/ المشاركون من منطقة قسنطينة:

14/ محمد مشاطي (مولود بقسنطينة)

15/ عبد السلام حباشي (مولود بعنابة)
16/ رشيد ملاح (مولود بالميلية)
17/ السعيد بوعلي(مولود بالميلية)

و/ المشاركون من شمال قسنطينة:

18/ يوسف زيغود (مولود بسمندو)
19/ لخضر بن طوبال (مولود بقسنطينة)
20/ عمار بن عودة (مولود بعنابة)
21/ مختار باجي (مولود بسوق أهراس)

ز/ المشارك الوحيد من جنوب قسنطينة:

22/ عبد القادر العمودي (مولود ببسكرة)

المصدر:

عمار بوحوش: المرجع السابق، ص355-356.

الملحق رقم 02: نص رسالة استقالة الأمين دباغين

رسالة الإستقالة

تونس في 2 اكتوبر 1959
الى السادة:
رئيس مجلس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ونواب كتاب الدولة
السادة مندوبي الداخل

إن خلافات حول قضايا مبدئية ومنهجية، بالاضافة الى اشكالات عديدة ازدادت عنفا اكثر فأكثر، قد دفعتني الى تقديم استقالتي كتابيا بتاريخ 15 مارس 1959 .

وقد رجاني بعضهم ألا أعلن هذه الاستقالة وأن أواصل ممارسة الاعمال العادية في انتظار اجتماع مع ممثل الداخل.

وبما ان هذا الاجتماع قد تأخر انعقاده، وممارسة الاعمال العادية تجاوزت الاجل المعقول بالنسبة للمسير الحسن لمصالح الوزارة.

أثناء ذلك جاء بيان ديغول، وهو ما دفعني الى القدوم الى تونس بمبادرتي الشخصية، وهذا للاسباب التالية:

1 ـ منع العدو من كشف التعرف على اختلافاتنا وانشقاقاتنا.

2 ـ تقديم وجهة نظري حول نوعية الرد المناسب على هذا البيان.

وبما أني شاركت في عدة اجتماعات للحكومة (خلال احداها طلب مني التوقيع على بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، وحضرت رسميا المؤتمر الصحفي يوم 28 سبتمبر في فندق ماجيستيك للاعلان عن هذا البيان، وسادني الاعتقاد انه نظرا للوضع السياسي الذي احدثه موقفنا الجديد الذي يعلق انتصار الشعب الجزائري ويربطه بنتائج الاستفتاء، كان من الضروري اكثر من أي وقت مضى

التقدم جبهة موحدة للمعركة الديبلوماسية والسياسية الصعبة التي ستقوم بيننا وفرنسا سواء في هيئة الامم المتحدة أو عندنا في الجزائر في صورة التفاوض حول ايقاف القتال وقد يشمل ذلك حتى تنظيم الاستفتاء.

وأرى أنه أمام هذه الوضعية فان جميع الخصومات والخلافات ـ مهما كانت طبيعتها ـ والتي فرقت بيننا في الماضي اصبحت ثانوية بالنظر الى الوحدة المقدسة وضرورة بعث واعادة الثقة والحماس الذين بهما فقط نضمن غدا الانتصار السياسي.

بهذه الروح والاعتقاد قدمت إلى تونس، الا انني ألاحظ ان عدة اجتماعات للحكومة قد انعقدت في هذه الايام الاخيرة دون أن أستدعى.

وهذه الحالة، بالإضافة إلى أنها تديم الالتباس الذي يجعل كلا من الشعب الجزائري والرأي العام العالمي يعتقدون أنني مسؤول عن الشؤون الخارجية، في حين أنني مبعد تماما، على الأقل منذ 15 مارس 1959، كل هذا يبرهن أن متطلبات الثقة والوحدة والحماس التي أشرت اليها اعلاه، لم تؤخذ بعد بعين الاعتبار.

لهذه الاسباب أرى أنه من واجبي، وفي المصلحة العليا للشعب الجزائري الذي هو بالنسبة الى فوق جميع الاعتبارات، أن اعرض عليكم النقاط التالية:

1) نظرا الى إننا تخلينا تباعا (على التوالي) على شروط الاستقلال قبل أية مفاوضات، ثم تخلينا عن مبدأ التفاوض للوصول إلى الاستقلال وفي الأخير عن التفاوض بين حكومة وحكومة دون جدول أعمال مسبق لنصل إلى قبول مبدأ تقرير المصير، كل ذلك ليس ـ في العاجل على الأقل ـ إلا تحويل محض، كامل ولا رجعة فيه، للمعركة العسكرية الى معركة سياسية.

2) ان حرب التحرير الذي تتواصل تحت اشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لن تصبح في الوقت الراهن إلا وسيلة ضغط على العدو لدفعه بأكثر سرعة ممكنة لخوض المعركة التي اعلنا موقفنا بشأنها نهائيا.

وعليه فان متطلبات النصر تصبح واضحة:

1) وبما أن انتصار الشعب الجزائري، وبعبارة أخرى الاستقلال، مرهون في نهاية المطاف بنتيجة معركة سياسية تجري على الارض الجزائرية، فان هذا النصر لن يتحقق إلا اذا عاد وساد جو الثقة والإيمان والحماس كما كان في أول نوفمبر 1954، ليس فقط في داخل الوطن ولكن أيضا لدى جميع الجزائريين، لاجئين كانوا أو مسؤولين، على جميع مستويات الجهاز المسير.

ولبلوغ هذا الهدف، فان كل سوء تفاهم يجب أن يتبدد، وجميع الخلافات ـ مهما كانت طبيعتها ونوعها وعلى جميع المستويات ـ التي برزت في الماضي يجب التغلب عليها، كما يجب دراسة الاجراءات والتدابير للقضاء على جميع اسباب سوء التفاهم والضغينة والعداوة، والمخلفات التي لابد منها في كل حرب تحريرية، كل هذا

لضمان أكثر لانسجام واجماع الشعب الجزائري، الشرطين الضروريين للانتصار في المعركة السياسية التي تنتظرنا.

2) ان حرب التحرير يجب أن تتواصل بكثافة اكثر من أي وقت مضى. والخطأ هو الاعتقاد أن ديغول باقضائه بكلمة تقرير المصير، وانها تصبح حقيقة لمجرد أننا قبلناها. العكس هو الصحيح، ان علينا أن نكسب تقرير المصير في الميدان. ولأجل هذا علينا أن نضرب في الميدان كل امكانياتنا القتالية، وهذه الامكانيات لا يمكن أن تستعمل بفعالية الا اذا كانت الحكومة القائمة بتسيير الكفاح المسلح، تقترب أو تستقر على مسرح العمليات. وهذا ما يعمل على رفع معنويات المجاهد وتعزيز سلطة القيادة.

هذه في نظري المبادىء العامة التي تدير وتنظم موقفنا في الظروف الراهنة.

بقي علي أن أثير الانتباه إلى مشكل يتعلق في نفس الوقت بقضية جوهرية وتكتيكية. فالشعب الجزائري حمل السلاح ليكسب سيادته مئات الآلاف من الجزائريين سقطوا في سبيل هذه القضية. وهو لن يقبل بأي حل آخر غير الاستقلال. وهذا الاستقلال محقق، بحول الله. اذا ما تحصلنا على أن تقرير المصير يصبح حقيقيا، وبشرط أن تأخذ بعين الاعتبار المبادىء العامة المذكورة اعلاه.

خطأ تكتيكي واحد يمكن أن يضيع علينا النصر. هذا الخطأ يتطلب الا نبقى متشبثين بمواقفنا كما حددت في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ان الفرنسيين في الساعة الراهنة ـ حفاظا على مواقعهم في الجزائر، من مصلحتهم أكثر التفاوض على حل شامل، أما مباشرة أو بواسطة مسخرين، مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما هي أو كسلطة عملية للثورة. وبذلك يتخلصون من قرار الاستقلال الكامل للشعب الجزائري في صورة تطبيق نزيه عادل وفعال لتقرير المصير. ومن اجل هذا يمكن أن يضارب الفرنسيون على الانشقاق المفترض داخل الجهاز الجزائري المسير وخاصة على غريزة البقاء التي يفترضون وجودها في كل جهاز سلطوي. كل مفاوضة مع الفرنسيين يجب ان يكون موضوعها فقط تنظيم طرق تقرير المصير مع الضمانات ـ بمختلف انواعها ـ المتعلقة بصدق وحرية التصويت المحتمل، بطبيعة الحال الا يبعد تقرير المصير ـ مهما كان ـ اختيار الاستقلال.

ومهما يكن، فان جيش التحرير الوطني ـ في صورة تجميعه ـ لا يمكن أبدا حله او تجريده من السلاح، يجب ان يبقى ـ بالنسبة إلى الشعب الجزائري ـ الضمان الاسمى ضد كل مناورة سيئة النية أو تغرير وتضليل من طرف الفرنسيين، والتي قد لا نتفطن لها في الوقت المناسب.

هذه هي الاعتبارات التي كان بودي أن اعرضها عليكم. وآسف انني لم اتمكن من ذلك.

أرجو أن تكون مفيدة لكم وذات منفعة.

وختاما لا يسعني إلا أن ألح مرة أخرى على ضرورة خلق جو من الوحدة والثقة والحماس، الضمان الوحيد للنصر في المعركة الشاقة المعلنة. بهذه الروح التحقت بتونس، وأنا متأكد أنني قمت بعمل ايجابي.

وبهذه الروح أيضا انا باق، مستعدا لخدمة قضية شعبي حسب إمكانياتي وحسب الإمكانيات التي يمكن ان تمنح لي.

الإمضاء: الدكتور الأمين محمد دباغين

المصدر:

علي كافي: المصدر السابق، ص237-240.

الملحق رقم 03: صورة للعقداء العشر

صورة للعقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي.

المصدر:

علي كافي: المصدر السابق، ص251.

الملحق رقم 04 : ترتيب الحضور في مؤتمر طرابلس

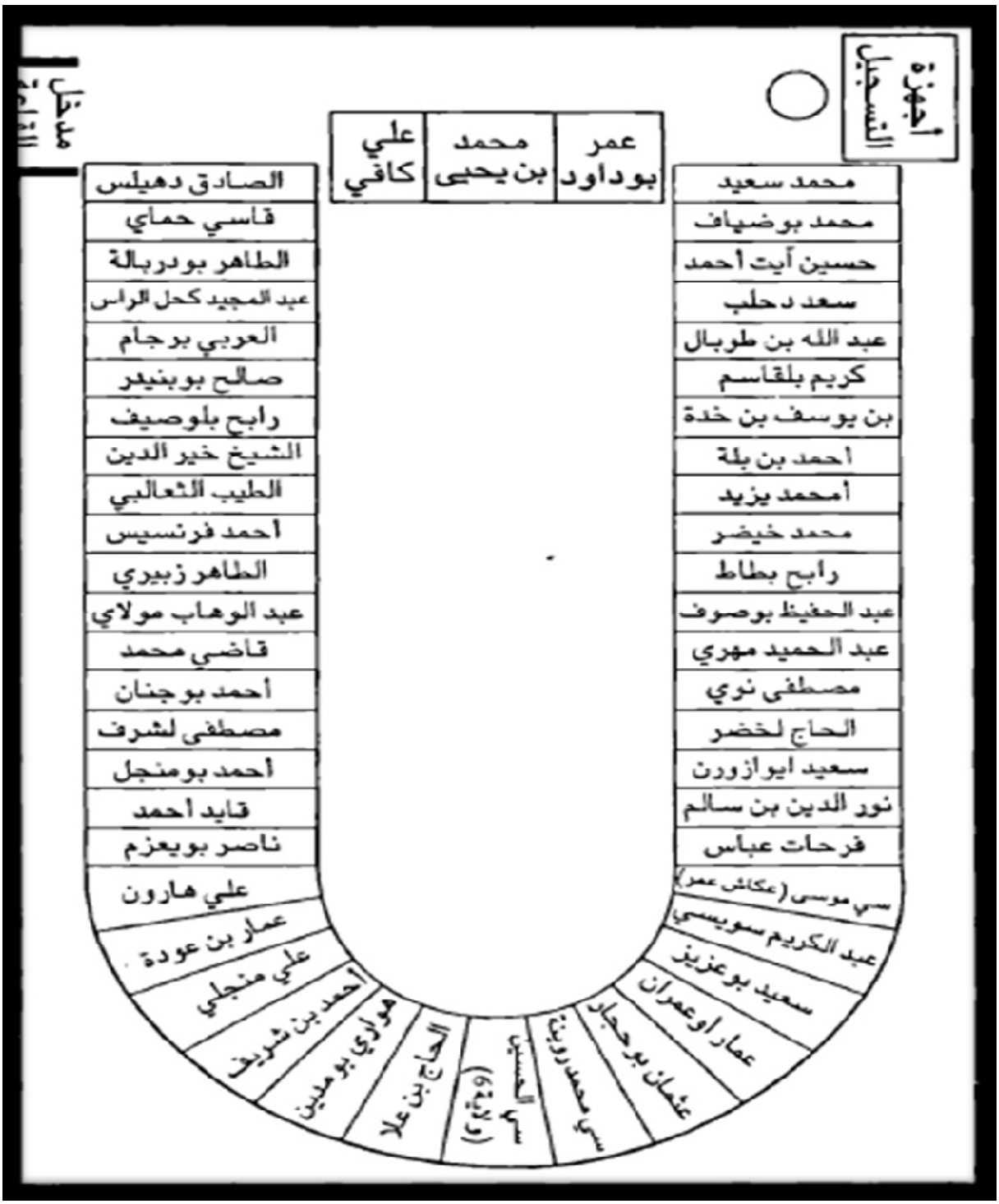

المصدر:

علي هارون: المرجع السابق، ص18.

البيبليوغرافيا

أولا: المصادر

المذكرات:

1/ سعيداني الطاهر: مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2/ العقيد لطفي: نصوص وشهادات وثائق، بمساعدة كمال الدين كازي أول، 2010.

3/ كافي علي: مذكرات: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر،1999.

الكتب:

1/ العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد(1932-1978)، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

2/ فتحي الديب: عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990.

3/ محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

4/ محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع (1954-1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث ودار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

ثانيا: المراجع

باللغة العربية

1/ إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية(1954-1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2/ أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

3/ بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر(1830- 1989)، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ج2.

4/ بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، دار المعرفة ،2006 ،ج1.
5/ بلحاج صالح: جذور السلطة في الجزائر (الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956إلى 1965)، بن مرابط للنشر والتوزيع، 2014.

6/ بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج(الجزائر- القاهرة)1954-1956، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
7/ بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

8/ بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
9/ بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 (سنوات الحسم والخلاص)، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.

10/ بورنان سعيد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830-1962)، ط3، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 1436هـ-2015م، ص 143-145.
11/ بوصفصاف عبد الكريم: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار مداد يونيفار سيتي براس للطباعة والنشر، الجزائر،2015، ج1.
12/ بوصفصاف عبد الكريم، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار مداد يونيفار سيتي براس، د.س، ج2.

13/ بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958-1959، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
14/ حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

15/ خضير إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ج2.

16/ الرائد عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني (الولاية1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013،ج1.
17/ الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ج2، ص11.
18/ زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د.س.
19/ ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962)، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
20/ العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي (دراسة تحليلية تقييمية)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
21/ عباس محمد: رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
22/ عباس محمد: الأعمال الكاملة لمحمد عباس(فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ج9.
23/ عباس محمد: الحلم والتاريخ (1930-1962)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
24/عباس محمد: ثوار عظماء، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2003.
25/ العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1976.
26/ عفرون محرز: ملحمة الجزائر المصورة من ماسينيسا إلى 5 جويلية 1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
27/ علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، حي المجاهدين بسكرة، الجزائر، 2013.
28/ علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2003.

29/ عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر، د.س.
30/ قندل جمال: خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية (1957-1962)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
31/ لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

32/ لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

33/ معمري خالفه: عبان رمضان، تعر: زينب زخروف، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

34/ مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.
35/ مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: الإستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012.
36/ الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
37/ هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر،1998.

باللّغة الأجنبية:

1/ Haroun Ali: L été de la discords Algérie 1962,-éd, Casbah, Alger, 2000.

2/ Meynier Gilber: L'histoire Intérieur de FLN (1954-1962), éd Casbah, Alger,2003.
3/ Meynier Gilbert et Mohammed harbi: Le FLN document et histoire (1954-1962), éd Casbah, Alger, 2004.

الدوريات والمجلات والجرائد:

1/ أحمد مسعود سيد علي: اجتماع عقداء الداخل 12/6 ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية (الخلفيات والتداعيات)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد3، المسيلة، 2017.

2/ بوحموم أمحمد: تطور مبدأ الأولويات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية بين سنتي 1946-1962، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد السادس، 2018.

3/ حاتم خاطر: جمال عبد الناصر الاسم المحفور على قلب إفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد السادس، يونيو 2013.

4/ حنيفي هلايلي: أزمة صيف 1962 من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 128، جوان 2007.

5/ شويحات مريم: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960-1962)، قضايا تاريخية، العدد1، 1437هـ/2016م.

6/ لونيسي رابح: الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج(24-25)، الجزائر، 2004.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ* الرسائل:

1/ أحمد مسعود سيد علي: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، إشراف محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

2/ بوعريوة عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش حباسي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006.

3/ بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قريري سليمان، جامعة الحاج لخضر لخضر باتنة، 2013-2014.

4/ الجودي بخوش: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962(دراسة تاريخية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف مسعودة يحياوي مرابط، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2006-2007.

5/ ميلودي سهام: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958- مارس 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف سيفو فتيحة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011.

ب* الأطروحات:

1/ جبلي الطاهر: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008-2009.

2/ خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006

الموسوعات:

1/ مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد الوطنية، بيروت، لبنان، 1999، ج13.

2/ مقلاتي عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية (قامات منسية)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013،ج4.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

مقدمة..... أ

مدخل.....08

الفصل الأول: الظروف السائدة قبل انعقاد الاجتماع

المبحث الأول: الصراع بين السياسيين والعسكريين.....13

المبحث الثاني: خلاف الباءات الثلاث.....21

المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر1958.....28

المبحث الرابع: انقلابية محمد العموري.....33

الفصل الثاني: انعقاد الاجتماع ومجرياته

المبحث الأول: الإطار الزماني والمكاني للاجتماع.....42

المبحث الثاني: أسباب انعقاد الاجتماع.....45

المبحث الثالث: أطراف الاجتماع.....58

المبحث الرابع: جلسات الاجتماع وقراراته.....62

الفصل الثالث: انعكاسات الاجتماع على مسار الثورة

المبحث الأول: الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960.....68

المبحث الثاني: هيئة الأركان العامة 18 جانفي 1960.....73

المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة.....78

المبحث الرابع: مؤتمر طرابلس وصائفة 1962.....84

خاتمة.....91

الملاحق.....95

بيبليوغرافيا.....104

فهرس المحتويات.....111

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة المعنونة بـ:"اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 وانعكاساته على مسار الثورة التحريرية"، إلى إيجاد حلول للمشاكل التي أوجدها شارل ديغول من صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي شال وموريس وتأثيرهما على مسار الثورة. بالإضافة إلى أن هذا الاجتماع جاء من أجل التحكيم والبت في خلافات وصراعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ومن بين انعكاسات هذا الاجتماع انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 1960، الذي أكد على قرارات هذا الاجتماع ووافق عليها، ويعتبر أيضا إنشاء هيئة الأركان العامة في 1960 بقيادة هواري بومدين من بين الانعكاسات الهامة للاجتماع.

Résumé:

Cette étude intitulée "la réunion des dix colonels de 11 Août à 16 décembre et ses réflexions sur le par cour de la révolution de la libération est de trouver des solutions des problèmes causés par Charle de Gaulle des difficultés de faire entrer des armes a L'Algérie en raison des lignes Challe et Morrice, Et ses impactes sur le parcours de la révolution.

En outre, cette réunion avant pour objectif de l'arbitrage et de la résolution des conflits du gouvernement de la République provisoire, et parmi des conséquences de cette réunion, la réunion du conseil national de la révolution algérienne en 1960 qui a confirme et approuvé les décisions de cette réunion, et L'une de ces conséquences et la création de l'état major général en 1960 dirigé par Houari Boumediene.